



إِسْكَالِيَّةُ التَّنْمِيَّةِ وَسَائِلُ النَّهْضَةِ

رؤيَّةٌ فِي الْإِصْلَاحِ

نَجْبَةٌ مِّنَ الْبَاحِثِينَ وَالْكَاتِبِينَ



إِعْدَاد
مَرْكَزُ الْبُحُوثِ وَالدِّرَاسَاتِ

الطبعة الأولى

رجب ١٤٢٩هـ - تموز (يوليو) ٢٠٠٨م

- إشكالية التنمية ووسائل النهوض .. رؤية في الإصلاح
- نخبة من الباحثين والكتاب.
- الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٨م.
- ٧٩٢ ص، ٢٤ سم.
- رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٥٧٦ - ٢٠٠٨
- الرقم الدولي الموحد للكتاب: ٩٩٩٢١ - ٤٤ - ٠٦ - ٨

حقوق الطبع محفوظة

لمركز البحوث والدراسات

(وقفية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني، رحمه الله)

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر

هاتف : ٤٤٤٧٠٢٢ - فاكس: ٤٤٤٧٣٠٠

ص.ب: ٨٩٣ - الدوحة

موقعنا على الإنترنت : www.sheikhali-waqfiah.org.qa

www.Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني: E. Mail: M_Dirasat@Islam.gov.qa

ما ينشر في هذا الكتاب يعبر عن رأي المساهمين فيه

*

الانسجام الثقافي شرط التنمية الراسدة

د. مازن موفق هاشم^{**}

إنه إذا لم تتطابق الرؤية الثقافية المضمرة مع الواقع التنفيذي تعرضت عملية التنمية للشلل. وإذا كانت الرؤية الكلية رؤية نخبة منقطعة عن الأمة، كما حدث في بلدان إفريقيا والبلدان العربية، وبعكس ما حدث في تجارب جنوب آسية، فإن الناتج سوف لا يكون تنمية بل فصاماً اجتماعياً نكداً.

مقدمة

كتب في موضوع التنمية الكثير، وترامت فيه أجزاء المعرفة إلى درجة يجعل الاستقصاء صعباً، كما يجعل اصطياد الدلائل لما يرود في غياب النظرة الكلية أمراً ممكناً.

وببداية يجب الاعتراف بأن موضوع التنمية بالغ التراكمية والتعقيد حيث يكاد يتعدى تحديد نطاقه ومساحته. وإذا بدأنا بما يتبارد عادة إلى الذهن من أن التنمية إنما هي في المجال الاقتصادي، ظهرت الأسئلة المتعلقة بما يجب أن تكون هذه التنمية، صناعية أم تجارية أم زراعية.. وسرعان ما يتبيّن أن هذا الأمر متعلق ببيئة البلد وموارده الطبيعية؛ ويتلو ذلك مباشرة السؤال عن المهارات المحلية والمستويات العلمية المتوفرة في هذا البلد. ثم تبادر إلى الذهن مسائل التنافس الإقليمي والعالمي ودور الجغرافية السياسية في كل ذلك. أي أنه بدون عناء كبير في التفكير، يدرك المرء أن التنمية التي تبدو لأول وهلة أنها قضية اقتصادية بحتة، تتعلق

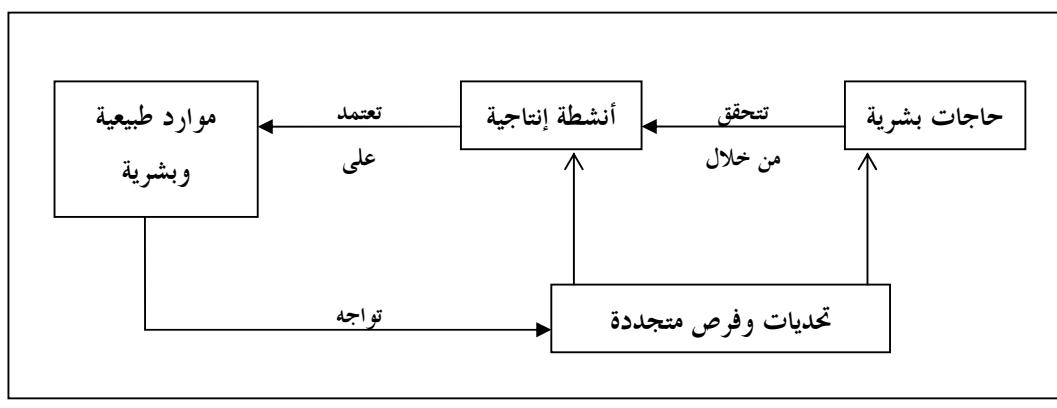
^{*} أسجل شكري للأستاذ رياض أدهمي لمقترحاته القيمة على مسودة هذا البحث، والتي جعلت العرض أكثر تماساً وأسهل فهماً.

^{**} باحث أكاديمي، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

لزوماً مجالات كثيرة على رأسها حقول السياسة والتعليم وال العلاقات الدولية والبيئة.. إلخ، هذا إذا اقتصرنا على الأوجه العملية عند التفكير بمسألة التنمية.

أما إذا استحضرنا الأوجه الأكثر تجريدًا لمفهوم التنمية لوجدنا أنفسنا نطرح أسئلة عن معنى هذا المفهوم وحدوده وارتباط مقتضياته بالجذور الثقافية والشكلة الحضارية، وما هو نوع التنمية المطلوبة وما هو المحاك الذي يجعلها مطلوبة مدوحة أو متروكة مذمومة.

ولذا لضبط عملية التفكير في مسألة التنمية ينفع تصورها على أنها تشكل حلقة من أربعة كتل من الفعاليات يتصل آخرها بأولها، كما يبين المخطط التالي.



فهناك الحاجات البشرية التي تتجه الأقوام لتحقيقها، من تأمين المأكل والمشرب والملابس والمسكن والأمن؛ وبالإضافة لهذه الحاجات الأساسية هناك متع الحياة ومكملاها التي تصبو إليها نفس الإنسان. وتحقق هذه الحاجات من خلال أنشطة الكسب الزراعي والصناعي والتجاري؛ ولكن لما كانت هذه الأنشطة جماعية وليس مجرد فردية، تخللت أنشطة الإنتاج الترتيبات الإدارية التي تنظم فعاليات الإنتاج، و الترتيبات السياسية التي تنظم الحياة بشكل عام. وتستمد التنمية وقودها من منهلين: الموارد الطبيعية التي يتم استدراها، والموارد البشرية التي يتم تفعيل وتوظيف طاقتها. وتواجه عملية التنمية تحديات وفرص متغيرة ومتتجدة من النمو السكاني وهجرة الناس، ومن تطور العلوم والتقنيات، ومن التفاعلات الخارجية؛ وكل ذلك يؤثر على تخيل طيف الحاجات الإنسانية المطلوبة وإمكانية تلبيتها. وتنتفت كل هذه الفعاليات في إطار ثقافي موجه؛ وبحسب ضبط المجموعات الأربع المذكورة لفعاليات

التنمية، وبقدر انسجام هذه الفعاليات وعدم تضاربها، وبقدر إحكام خطتها بعيدة الأمد، يمكن أن نتكلّم عن تنمية راسدة.

وبالخصوص فإن نوعاً من التنمية أصبح كالقدر المحتوم على الأمم اليوم لاعتبارات ثلاث تتعلق بالتحديات والفرص.

الاعتبار الأول هو أن التنمية الراسدة أصبحت مطلباً حيوياً بسبب الطبيعة التي تطورت فيها العلوم ونمّت. فلقد توجّهت العلوم الحديثة إلى التطبيقات العملية ومالت إليها بحدّة (على حساب الفهم الكثئي الذي ميّز علوم الأولين)، فافتّقت وسائل تقنية جديدة دخلت معظم أوجه الحياة. ويمكن الجزم بأن هناك حقولاً من العلم لم يكن لها حاجة كبيرة في السابق أصبحت اليوم محوريةً لا يمكن القفز فوقها. ويضاف إلى ذلك أن التوجّه العلمي النطبيقي أنتج قدرة هائلة على الإنماز، بما فيه الإنماز التخريبي.

الاعتبار الثاني هو أن التنمية الرشيدة مطلب أكّد من باب الجدّية الواقعية. إن الكثير مما كُتب حول العولمة له علاقة هنا، فالإنزال لم يعد ممكناً، ولا يسلم القوم ولو ارتضوه لأنفسهم. فمثلاً الأمراض التي تولّدّها تنمية اعتمادية لدولة مجاورة تنتقل تلقائياً عبر الهواء والماء مما يُجبر اتخاذ تدابير الوقاية في البلدان المجاورة ولو لم تكن منشأً لهذه الأمراض أو بيئةً طبيعية لها. ومن وجه آخر فإن واقع التدافع اليوم يقتضي -من باب إعداد الاستطاعة- أن تكون هناك تنمية مستبصّرة تأخذ بحسبانها اصطدام الفعاليات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي.

الاعتبار الثالث هو أن الازدياد الهائل في عدد السكان وطبيعة توزعهم، وتأزّم وفرة المواد الطبيعية نتيجةً أنماط المعاش، جعل الحياة المعاصرة على درجة عالية من التراكيبيّة والتعقيد. ولو أخذنا مثلاً أبسط ضرورات الحياة (الغذاء) لوجدنا أنه كان يمكن للناس في غابر الزمان تحقيقها من خلال نشاط فردي (الصيد) أو نشاط أسري (زراعة بيتية)، ولكن لم يعد الأمر كذلك ولا سيما مع غلبة التخصص وانصراف نشاط بعض الناس إلى وجه محمد ضيق في الحياة. ومثل ذلك إذا اعتبرنا مثال الحاجة الأساسية للتعامل مع الفضلات، الأمر الذي إذا لم تتعهّد به المؤسسات المنضبطة لانتشرت الأمراض والأوبئة. المقصود أن الازدياد السكاني الهائل ألزم الإعتماد على مؤسسات أضافت إلى الحياة تراكيبيّة غير مسبوقة في تاريخ البشر. ويدرك هنا أن المليار الأول من حجم سكان الأرض استغرق كل عمر البشرية إلى عام

١٨٨٠، أما المليار الثاني فاستغرق ١٣٠ سنة، والثالث ٣٠ سنة، أما المليار الرابع فوصلت إليه البشرية في عام ١٩٧٥ في ١٥ عشر سنة فقط.

لقد أصبحت التنمية قدر الدولة الحديثة، فإذاً أن تخطو باتجاه ما يمكنها ويقوى دعائهما بنفس طوويل يبشر بمستقبل مستقر؛ أو تتبع أسلوب تنمية الفورة قصيرة الأمد. وكما هو معروف، تُكره الدول اليوم على أنماط التنمية السلطانية كجزء من أساليب الإستغلال في عالم ما بعد الحداثة. فالسيطرة اليوم تتبع نمط التحكم عن بعد، وتفضُّل الإخضاع عن طريق الإستهلاك الذي يختاره الناس (طوعية) تحت ضغط الشهوة ولذة الاستمتاع^١.

وخطة هذا الفصل هو البداية بعرض نceği لنمط التنمية الحداثية والإلماح إلى تبعاته الخطيرة، ثم تلخيص المدارس النظرية للتنمية، لاتبعها. مناقشة مفصلة لبعض تجارب التنمية. وحيث أن مسألة التنمية ترتبط بأوجه متعددة من الحياة، سأعتمد إلى جعل عقدة الموضوع هو البحث عن (نقطة الالقاء الثقافي) التي تتقاطع عندها أبعاد السياسية والإقتصاد والتعليم... وفي النهاية سأربط التنمية بالمقاصد الشرعية لأنها توفر لنا خطة واضحة لفهم شامل متلخص بثقافة بلاد المسلمين.

أولاً: التنمية الحداثية

تلزم الإشارة السريعة لأوجه الترابط الحضاري بين مفهوم التنمية ونزعة الفلسفة الوضعية الغربية، وذلك لأن هذا المفهوم اكتسب شرعية يحجب بريقُها عن تقليل الأمر وتحييشه ويرمي بسبَّة التخلف من يشكُّ في رشادها أو يشكُّ في نزاهتها أو يُمحِّض في حيادها.

إن النزعة العمرانية في البشر أمر فطري مارسه الإنسان في تاريخه الطويل في محاولة تلطيف الحياة وتحفيض مشقاتها. وإذا اعتربنا – من باب التعميم – أن نتائج ومالات هذه النزعة كانت نوعاً من

^١ Makhijani, Arjun. 1992. *From Global Capitalism to Economic Justice: An Inquiry into the Elimination of Systemic Poverty, Violence and Environmental Destruction in the World Economy*. New York: The Apex Press.

التنمية، فهناك فروق جوهرية تتعلق بدافع التحسين وتصور الكون ودور الإنسان في هذه العملية^١، وتبرز هذه الفروق في أربعة نواحي.

أولاً: ينظر مفهوم التنمية الحديث إلى الكون أنه مادة صماء ليست جزءاً من تصميم أكبر أو مظهر لإرادة عليا. ويشار هنا إلى أن هذا الموقف العقدي حداثي بكل معنى الكلمة، إذ أنه يخالف المواقف العقدية لكل الأقوام، من الاعتقادات الخرافية التي ترى في الكون قدسية تدعو للتعامل معه برفق، إلى الاعتقاد التوحيدية في الإرادة الإلهية لخلق الكون والتمكين من تسخيره للإنسان.

ثانياً: ترافقت التنمية الحديثة مع غلبة الفلسفة النفعية التي تُخضع البعد القيمي للبعد المادي. وبذلك أصبحت التنمية مطلباً بحد ذاته بغض النظر عما يرافقها، وأصبح المستوى التنموي المادي – حسراً – هو مقياس التحضر والرقة الإنسانية.

ثالثاً: أخذت التنمية الحديثة موقف العداء والإستبعاد للعناصر الازمة للتنمية، سواء كان هذا في النظر نحو الكون إلى أنه مساحة للتصارع لا الاستفادة، والاستغلال الإنهاكي لا التعايش؛ أو في نظرها للإنسان واحتزازه إلى عضلات ممتدة أو تلافيف دماغ همها ومهمتها معاظمة قدرة الاستخراج والإنتاج.

رابعاً: القطيعة مع التاريخ والمجتمع البشري. وذلك لأن التنمية تنظر لنفسها بغرور بالغ في أنها وضعت نهاية للتاريخ وأنه لم يعد ممكناً أن تكون هناك منظومة أفضل مما أخرجته الوضعية المادية، كما تؤمن بمفهوم التقدّم الانفرادي وأن على الآخرين أن يتبعوها ويفلدوها، وأنه يجب إزالتهم إذا مانعوا ذلك. وتترافق نظرة التقدّم على شكل خط بياني صاعد مع الازدراط لما سبق من تجارب للبشر. ولو سلّمنا بأطروحة التقدّم الخططي، فإن المنطق السليم يقتضي احترام النقاط الأولى على أنها أفضضت لما بعدها، والتواضع لنقطة الحاضر على أن هناك ما بعدها. ولكن يضع مفهوم التقدّم نقطة فصل نكدة مع الماضي.. فالماضي مكرر مذموم محقر، وهو الذي استطاعت النهضة الأوروبية أن تُطلقه من غير رجعة (بظنها

^١ للتفصيل في عدم إمكان الحيادية حتى في الأمور التطبيقية، أنظر الدراسة الموسومة: فهيمي، ممدوح عبد الحميد. (الإنحياز الحضاري الغربي في النماذج الرياضية العددية كمنهج في العلوم الهندسية). ص ٦٥٠-٥٩٥ في إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للابتهاج. تحرير عبد الوهاب المسربي. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥.

ونقطة فصل مستقبلية وصل إليها الغرب وأحكام ختم نهايتها. وهكذا فإن المفهوم التنموي يقع ذهنياً بين نقطتي فصل، نقطة فصل عن ماضٍ تافِهٍ ومتخلّفٍ، وزعمها).

إذا كانت هذه صفات أربعة لصيقة بالتنمية في مفهومها الغربي، فإنه يجب الإشارة هنا إلى إشكالية إطلاق مصطلح (التنمية) على مصطلح الـ (development) بالإنكлизية. فكلمة التنمية ذات ظلٌّ لطيف في اللغة العربية، والألائق وصف التنمية ضمن سياقها الحضاري الحداثي بأنها تنمية سرطنة من حيث أنها تنمية تكاثرية عنيفية. ولكن انتهاز مصطلح التنمية يُلزم بأن يخاطب الناس بما يعرفون بعد تحرير المضمون.

١- النموذج السرطانى للتنمية

إن إشكالية التنمية الحداثية لا تقتصر على السجال الفكري المجرد، وإنما لها تبعات حاسمة على المستوى العملي. وإن الإدراك الشعبي العمومي لطبيعة التنمية السرطانية ضروري، فالناس ليست بغافلة عن تبعات التنمية الحديثة -فهم الذين يشقولون من حرائهما- وإنما تغيب عنهم عادة الصورة الكبيرة التي تتنظم ضمنها فعاليات التنمية الحداثية المؤذية. وللطلاق على هذا النمط وصفَ التنمية السرطانية، والتي تتحدد بالمعادلة التالية:

التنمية السلطانية = الإصلاح البراني + تدمير البنية الاجتماعية + تفجير بؤرسوي + تعحيل البيئة

أما الإصلاح البراني فهو الذي يهتم ببناء المنشآت الزاهية ولكن غير المنتجة. إنما تلك التي لا تضع أسس المستقبل وأنما تبني لللحظة اليوم. إنما تنمية المباهاة والتفاخر لا تنمية غرس البذور. إنما تلك التي همها النسخ والإستيراد ولو لم تكن تناسب البيئة؛ فترى بلاد الشمس لا تستثمر في الطاقة الشمسية، وببلاد الجفاف لا تستثمر في تكرير المياه. إنما تلك التي تركز على المدينة الرئيسة في البلد - عادة العاصمة - وتغفل عن معظم باقي البلد؛ أو تلك التي تأنيق مركز المدينة وتنسى الأزقة التي يسكن على طرفيها الناس على بعد أميال فقط. إنما تلك التي تركز على المدن - بشكل عام - وتنسى الريف مصدر أكل الناس مما لا يستطيعون العيش بدونه. إنما تلك التي تؤكد أن في البلد أسوقاً فخمة ولو كانت الأكثرية لا تقدر على شراء ما فيها. إنما تلك التي لا يهمها تلبية احتياجات المواطن العادي، وإنما إيمانه بأن الحكومة تقوم بالعجزات¹.

أما تدمير البني الاجتماعية فإن مبدأه يكمن في أن أساليب الرأسمالية الحديثة تعتمد على الأسرة وتقتضي فرط عقدها من أجل استخدام أعظمي لأفرادها في شتى الفعاليات الاقتصادية. وبشكل عام فإن الرأسمالية المفلترة تبغي تحويل البشر إلى قطيع من الأفراد تقتصر علاقتهم على تبادلات نفعية قصيرة الأمد.

أما التفقر البائس فهو ظاهر لا يحتاج إلى تدليل، ولكن ينفع توضيح أمر قد يختلط على الأذهان. وهو أنه في سابق الأزمان عاش كثير من الأقوام ولم يكن عندهم الكثير من المادة، ولكنهم لم يكونوا بائسين. لقد عاش بعض هؤلاء الأقوام في رغد وسعادة نسبتين، معتمدين على موارد الطبيعة التي تأقلموا معها وطوروا أساليب عيش بدائية و Maher، بسيطة و ذات ديمومة (أي لا يمكن وصفها بالتخلف). أما بعد الثورة الصناعية، وبعد مرحلة الاستعمار الاستخراجي بالتحديد، فقد تحولت هذه الأقوام إلى مجتمعات بشرية بائسة رغم أنه ربما أصبح في أيديها متعاد مادي أكثر من قبل. إن هذه النقطة في غاية الأهمية إذ أن عدم وجود تقنيات فارهة لا يعني بالضرورة عيشة البؤس ولا يعني بالضرورة التخلف. بل على العكس، إن البؤس أليق بمن يملك ما لا يقدر عليه؛ وإن التخلف أمعن وأكثر تحققاً عندما توجد مادة وأدوات فوق طاقة المجتمع.

¹ c.f. Evans, Peter. 1989. "Predatory, Development, and Other Apparatuses: A Comparative Political Economy Perspective on the Third World State." *Sociological Forum* 4:561-587.

ولا يخفى أن تقول **البيئة** مرتبطة عضويًا بما سبق ذكره من عوامل، وهذا أمر واضح لا يحتاج الشرح. أما الأمر الذي يحتاج إلى التنوية هو أن كل ما سبقت الإشارة إليه عن نظر التنمية الرأسمالية النيوليبرالية لا يمكن تسويقه من غير أن يُغلف ببريق المتاع الأزلي، وبدون إخفاء مترتباته في قدر التفاوت الاجتماعي، ولذا فإنه يُسوق فكريًا على أنه جزء من الـ(تقدم).

إن إدراك الثمن الباهظ الذي تدفعه الشعوب لشراء التنمية المغشوشة أمر في غاية الأهمية، وتصبح هناك حاجة ماسة إلى تطوير مؤشرات تنمية بديلة لما يتداوله السياسيون والمتخصصون والتنفيذيون الذين يتعاملون مع مشاريع التنمية بشكل مباشر.

٢- إشكالية قياس التنمية- نحو مؤشرات رديفة

عهدت الدراسات الرقمية القديمة (التي توصف بأنها علمية) أن تستعمل مقاييس لتحديد مستوى الـ(التقدم) وقوتها مسيرته، مثل (حجم الناتج المحلي GDP) أو حجم النمو (Growth Rate)، وهي مقاييس إقتصادية بحثة لا تشمل كل أوجه التنمية. ولذا جرى تطوير مقاييس رديفة ذات دلالات أوسع مثل (مؤشر التنمية الإنسانية HDI) الذي يتشكل من أربعة متحولات: العمر المتوقع، ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ومعدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ثم أقترح مؤشر رديف يدعى (مؤشر التنمية الإنسانية البديل AHD) –والذي تبناه تقرير التنمية العربي لعام ٢٠٠٢- ويضم ستة عناصر^١: العمر المتوقع، كمقاييس عام للصحة في مجملها؛ والتحصيل العلمي؛ ومقاييس الحرية في الأمور المدنية والسياسية؛ ومقاييس تمكين النوع، ليعكس مدى نفوذ النساء في المجتمع؛ والاتصال بشبكة الانترنت، للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية أحد متطلبات الاتفاف بفرص العولمة في هذا العصر ولكي يعكس درجة قصور المعرفة؛ وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد، ليعكس مستوى المساهمة في الإضرار بالبيئة على صعيد العالم. ولقد كتب الكثير في نقد هذه المؤشرات وبيان محدوديتها، ولكنها ما زالت ذاته الصيت وواسعة الانتشار، ويرجع سبب هذا إلى أمرتين:

^١ معالجة مفصلة حول سوء استخدام المؤشرات الإحصائية، أنظر: حسين، عادل. نقد تقرير التنمية العربي.

الأول هو أن بعض هذه المؤشرات فيها تحيز للوجهة النيوليبرالية للتنمية، وهي الطاغية على أذهان الفرقاء الذين يلعبون لعبة التنمية الحديثة^١.

والثاني هو أنها سهلة الاستعمال. فكونها رقم محسوس يجعل أهل السلطة والصحافة يتعاملون معها بدرجة عالية من اليقينية قريبة من يقينية ثقل كتلة ما إذا وصفت بأن وزنها هو بضعة كيلوجرامات مثلاً. ولذلك لابد هنا من ذكر تعليق سريع حول مدى مصداقية هذه المؤشرات وحول محدودية دلالاتها^٢.

إن مصداقية أي مؤشر رقمي هي مصداقية نسبية، تعلو وتبعد بحسب السياق وبحسب الأمر المراد الإشارة إليه بالتحديد. وسأضرب بعض الأمثلة من الولايات المتحدة التي تستعمل المؤشرات بشكل كثيف. الأول هو (حجم الناتج المحلي GDP)، ولأول وهلة يرى فيه المرء مقياساً (موضوعياً) غير قابل للشك إذ أنه يشكل ببساطة مجموع دخول الأنشطة الاقتصادية. ولكن مع شيء من التمحيق تتبين إشكالية هذا المقياس، وذلك لأنه إذا ارتفع مستوى التلوث في البلد مثلاً بسبب السيارات عالية استهلاك الوقود فإن الدخل القومي سوف يرتفع موازياً لزيادة هذا الاستهلاك وزيادة نفقات معالجة أمراض الصدر من التلوث. وإذا تدنت الحالة النفسية للناس وأقلوا على مزيد من العلاج النفسي لارتفاع رقم هذا المقياس أيضاً. أي أن هذا المؤشر لا يصلح لقياس (التقدم) أو حتى الوفرة الاقتصادية. وبالطبع فإن كثيراً من الأعمال التطوعية غير الرسمية (والتي تتفاوت فيها المجتمعات) لا تظهر في هذا الرقم الجملي، ومثال ذلك خدمات الجدّات اللوائي يقمن برعاية الأطفال. إن هذا النوع من المؤشرات يتسم بمحدودية وتحيز لصالح بُعد الإنفاق البحث. ولكن إذا كان لا يصلح كمقياس عام للنمو، فإنه أيضاً لا يمكن رمييه جانباً بسهولة إذ أن له بعض الدلالات الاقتصادية.

وأحد إشكالات المؤشرات الأخرى هو أن المتلقي للأرقام لا يعرف عادة المعيار الذي استُعمل عند جمعها. فمثلاً نسمع دوماً عن نسبة البطالة ونسبي أنها في الولايات المتحدة تشمل فقط من لا يعمل خلال الأشهر الثلاثة الماضية وكان جاداً في البحث عن عمل. أما الذي مضى على بطالته أكثر من ثلاثة

¹ Thawadi, Mahmoud. 2002. *Globalization and the Other Underdevelopment Third World Cultural Identities*. Kuala Lumpur: A. S. Noordenn.

² Moll, Terence. 1992. "Mickey Mouse Numbers and Inequality: Research in Developing Countries." *Journal of Development Studies* 28:689-704.

شهر، أو الذي يعمل تحت مستوى قدراته وتأهيله (مثل الفني الذي لم يجد عملاً في مهنته فاشتغل حارساً أو سائقاً) فإنه لا يدخل في حساب هذا المؤشر. وحتى إذا أخذنا مؤشراً أبسطاً مثل علامات التلامذة في الامتحانات، فإن دلالاته غير قاطعة. فماذا تعني علامات الطلاب المتدرية في مدارس مراكز المدن في الولايات المتحدة. هل تعني أنهم غير مجهودون أم أنهم ضعيفوا الامكانيات الذهنية؟ هل تعني أنهم يكرهون جو المدرسة أم أن المنهاج الدراسي لا يناسب احتياجاتهم؟ هل تعني أنهم يعانون مشاكل نفسية تحررهم عن رغبة الدراسة أم أنهم يعانون مشاكل أسرية تقلل إهتمامهم؟

ولعل أسوء شيء هو طريقة التعامل مع المؤشرات بأن تُتخذ أداة لنشر الإحباط أو للتلاعيب في تفسيرها من أجل التنافس السياسي، بدل أن تكون أداة تحاول الكشف عن الواقع وإلقاء الضوء على ثغراته من أجل الإصلاح والترميم. وإذا صيغ خطابُ المختصين الفتيان المولعين بمثل هذه الأرقام بشكل يؤكد عقدة النقص ويسبّ الحظ المشؤوم للشعب المنهك، فما ندرى ما الفائدة منها. ولعل ذلك يشبه الوقوف على رأس المريض الفقير المسؤول وتلاوة لائحة نتائج تحليل دمه وسوائل بدنه وبنبه، والتلويع بدواء ليس يتناوله وغذاء ليس يمقدوره وأشعة شمس حجبت عنه بغير خياره، ثم تُشفع التلاوة ببعض مسببات ولعنة علمية تتعي عليه حاله الذي لا أمل فيه.

وبناءً على ما سبق تتضح أهمية تطوير مؤشرات مناسبة للبيئة التي تجري فيها الدراسة. وسوف أقترح بعض المؤشرات الإضافية التي تناسب الدول النامية في البيئة العربية الإسلامية.

– ففي الحال الاقتصادي يمكن أن تكون نسبة إجرة النقل العمومي لمتوسط أجر محدودي الدخل مقياساً للرفاه العام، أو نسبة عدد السيارات الفخمة لعدد من ليس عندهم وسيلة نقل متاحة كمقياس للتخلف.

– وفي الحال السياسي يمكن أن تكون نسبة المترشحين من مجموع عدد السكان كدلالة على الديمقراطية... وتساوي نسبة المترشحين بين شرائح البلد المختلفة كمؤشر آخر عليها . ويمكن أن نبحث عن مؤشر لصفاء الحملة الانتخابية عن نفوذ رأس المال أيضاً.

— وفي مجال المعرفة العامة يمكن أن يكون تعدد المؤسسات الاستثمارية التي تملك أجهزة الإعلام أحد المؤشرات (أي أن لا تكون مختلف أجهزة الإعلام في البلد مملوكة من جهة واحدة)، وخلو الإعلام من الدعاية والغبن مؤشراً آخرأ.

— ويمكن في المجال الاجتماعي اتخاذ مؤشر استقرار ذي أبعاد خمسة: عدد الزيارات بين الأقرباء، وعدد الزيارات بين الأصدقاء، وعدد الجنائزات والتعازي التي يحضرها الفرد في العام الواحد، وعدد الأقرباء الذين يبادرون لزيارة وخدمة مريضهم، ومدة الوقت الذي لا يتركونه فيه وحيداً.

المراد هنا التأكيد أن المؤشرات ليست حيادية تماماً، فهناك ترابط بين محددات المؤشر وبين الصورة الكلية للتنمية المنشودة التي يتوجه إليها بلد ما.

ثانياً: مذاهب دراسات التنمية

إنه من المفيد قبل الحديث عن تجارب بعض الأمم في رحلتها التنمية أن يتم تلخيص مذاهب دراسة التنمية، إذ يساعد ذلك على تنظيم الفكر وضمّ العديد من الدراسات تحت بضعة توجهات، وأنه اتبعت هذه التجارب عملياً بعض هذه المدارس كموجّه لحركتها. وسأشرح باختصار المدارس الثلاثة الرئيسية في هذا الموضوع.

المدرسة الأولى: هي مدرسة التحديث (Modernization Theory)¹، وهي أكثر المدارس شيوعاً في الأوساط غير العلمية. تستند هذه المدرسة إلى الفلسفة الوضيعة وفترض أن الخط التنموي الأوروبي هو سكة التقدم الأكيدة، وأن للتنمية معادلة ثابتة يمكن لأي دولة من الدول تقليلها. ونقطة البداية في هذه المدرسة هي نبذ المجتمع التقليدي – كما نبذ الغرب – بمعنى نبذ قيمه وبالخصوص نزعته الجبرية الاتكالية، إلى جانب رفض سلطته السياسية المتمركرة في أيدي ملاك الأراضي.

ثم لا بدّ من صدمة تنفس غبار القديم لتبدأ مرحلة الـ (إلاع) التي تغلب فيها مفاهيم التحديث وتتخلل مؤسسات المجتمع، وتنهمز فيه مانعة حراس الماضي وعاداتهم. ويستغرق هذا حوالي ٦٠ سنة لتدخل الدولة بعدها مرحلة الـ (النضوج)، ويتم فيها الاعتماد على التقنية، ويزداد نفو الدخل على نحو

¹ Rostow, Walt Whitman. 1960. *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*. Cambridge University Press.

أسرع من نمو السكان، فتصل الدولة إلى المرحلة الأخيرة (زمن الاستهلاك العريض) التي تُفضي إلى غاية المني من (حاكمية المستهلك consumer sovereignty).

المدرسة الثانية: في دراسات التنمية هي مدرسة الـ (التبغية Dependency Theory) التي تؤكد أن ضعف التنمية إنما قد فرض على البلاد وطُور تطويراً (the development of underdevelopment). إن المشكلة بنظر هذه المدرسة ليس وجود المؤسسات العتيبة ولا نقص رؤوس الأموال، وإنما في نظام رأسمالي مهيمن يمتص حيوية اقتصاد الدول، ويدفعها نحو إنشاء استثمارات وأنماط تنمية غير منسجمة مع الاحتياجات المحلية للبلد؛ فتحتول الدولة بالتدريج إلى عبد تعتمد حياته بالكلية على إرادة المهيمن الذي فرض نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الأجنبي¹.

وتورد هذه المدرسة حالة اليابان لتُتبَّه أنه ترجع نهضتها إلى اعتمادها على نفسها من أيام الإصلاح الإداري (الميجي) في النصف الثاني للقرن الثامن عشر، فأرست تنمية متمحورة وطنياً وليس تنمية في مدار الآخر. وتؤكد هذه المدرسة أن التنمية المستقلة أكثر ديمومة وأبعد من أن يصيّبها دمار مفاجئ بعد مغادرة مغتصب الثقافة وسارق الثروات.

وتحلّب هذه المدرسة الشواهد الكثيرة من بلدان إفريقيّة وبلدان جنوب أمريكا (مهند هذه النظرية) على نحو يصعب إنكاره أو التغاضي عنه. ولكن رغم ذلك، تدرك هذه النظرية القدرة العيقية الكبيرة التي تمتلكها الدول الكبيرة المسيطرة، فيحدّر (فرانك) أبو هذه النظرية من استحالة الاستقلالية التامة، فيقول ما معناه الآتي: لعقود طويلة نادى الإصلاحيون إلى الاعتماد على المساعدات الدوليّة كحلًّا لأزمات البلدان غير النامية، ولكن كم هو قليل ما أثمرته هذه المساعدات. ولكن أنسنا نحن النقاد في خطر الوقوع في نفس الفخ في إنشاء خرافات يسارية موازية للخرافات النيوليبرالية، فحوّلها أن الاعتماد الذاتي سوف يغلب بسرعة اعتماد الدول الحامشية على الدول المسيطرة؟ وتتابع هذه المدرسة تأكيدها بأن الحل يجب أن يكون شاملًّا وأن مدخل الحلّ يبقى في الاعتماد على النفس وملكية الدولة – ولكن ليس على نحو اشتراكية الاتحاد السوفيتي أو تازانية – وإنما من خلال قرارات سياسية ملتصقة بحاجات الأمة ومتواكبة مع حركاتها الاجتماعية². لقد دقّت هذه النظرية المسامير في نعش نظرية التحديث، ولكنها

¹ Frank, Andre Gunder. 1966. "The Development of Underdevelopment." *Monthly Review*, Vol. 18, no. 4, 1966:17-31.

² Ibid.

رغم أنها لم تقدم بدائل واضحة^١ وأنها أكملت بالبالغة، فإنها التقت مع تيار وسّع مفهوم التبعية وأضاف تراكيبية للمسألة، وهو تيار مدرسة (المنظومة العالمية) (World System Theory).

سوف أشير سريعاً إلى هذه المدرسة لأنها لا تعتبر مدرسة في حقل التنمية بالتعيين لاهتمامها الأوسع بالتغييرات التاريخية، ولكن لب هذه النظرية ضروري الفهم لما له مستبعات في فهم حركات التنمية^٢. ملخص نظرية (المنظومة العالمية) هو أن حركة الاستعمار الأوروبي التي تسلمت مقاديرها فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالتدريج - ومنذ القرن السادس عشر ميلادي - بتطوير منظومة رأسمالية عالمية متحمورة حول بضعة مراكز تدعى (دول المركز core) تتميز بتمكنها وقوها العسكرية وتقديمها التقني. وتقف هذه الدول مقابل (دول الهاامش periphery) الضعيفة التي تقد دول المركز بالمواد الخام اللازمة لتصنيعها ومسيرة حيالها. ثم هناك فيما بين هذين النوعين من الدول دول وسيطة (نصف هامشية semi-periphery) تعمل كسمسار بين الفريقين. إن أحد المساهمات الكبرى لهذه المدرسة هو لفت النظر إلى أن الوحدة التحليلية التي يجب اعتبارها في فهم تاريخ العالم الحديث - بما فيه التنمية - ليست الدولة القطرية وإنما إقليم الحغرافي السياسي^٣.

المدرسة الثالثة: هي التنمية الموجهة من قبل الدولة (State-Led Development)، ويمكن القول أن هذه المدرسة استفادت من خلاصة كل المدارس السابقة واستطاعت أن تقدم بدليلاً عملياً ولم تقف عند حدود النقد، ويمكن تلخيص عطاءات هذا التوجه بالتالي:

١. إن مكمن التنمية هو في الإدارة الرشيدة لها من قبل الدولة.
٢. إن الالتزام المطلق بنسق السوق الحرة (الذي أرست شروطه الدول القوية) ليس هو الطريق الأكيدة للتنمية، بل على العكس إن الالتفاف على هذا النسق هو أبشع لفرض النفس في السوق.

^١ Palma, Gabriel. 1978. "Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?" *World Development* 6:881-924.

^٢ Chase-Dunn, Christopher and Richard Robinson. 1979. "Cycles, Trends, and New Departures in World-System Development." Pp. 131-151 in John W. Meyer and Michael T. Hannan, eds. *National Development and the World System: Educational, Economic, and Political Change, 1950-1970*. Chicago: The University of Chicago.

^٣ Arthur, Stinchcombe. 1982. "The Growth of the World-System." *American Journal of Sociology* 87:1389-1395.

^٤ Leftwich, Adrian. 1995. "Bringing Politics Back In: Towards a Model of the Developmental State." *Journal of Development Studies* 31:400-427.

٣. لا يعتمد هذا المدخل على الإنزال ولكنه يراقب الإنفتاح بفطنة.
٤. تعتمد التنمية على تدخل الدولة في تحديد الأولويات، ولكنه ليس ذاك التدخل الاعتباطي الذي يخنق الحوافر والمبادرة الفردية (على الطريقة الاشتراكية)، وإنما ذاك الذي يترك لها مساحة كافية للتحرك وفق مقتضيات السوق ولكن يؤطرها ضمن مصلحة الوطن.
٥. لا تعتبر الديمقراطية السياسية وفق النمط الغربي شرطاً ضرورياً يجب أن يسبق التنمية، فطرح الديمقراطية على نحو مطالب ضيقة فردية أو فرعية يضرّ بعملية التنمية.
٦. إن هيكلة السلطة وطبيعة تفاعಲها مع مراكز القوى في المجتمع أمر رئيس في عملية التنمية.
٧. تعتمد مناسبة سياسات التنمية على الـ(قدرة) الذاتية للدولة. وقدرة الدولة هي بشكل رئيس انعكاس للترابط الاقتصادي الاجتماعي الذي يُدعى (الاقتصاد ذو الاستقلالية المغروسة embedded autonomy)^١. ويعتمد الاقتصاد المغروس المستكين المُحدَّر^٢ على عنصرين رئيسين: كفاءة موظفي الدولة؛ والجريان المكثف للمعلومات بين أجهزة الدولة ونخب رجال الأعمال^٣.
٨. يكمن الدور العملي الحيوي للدولة في ثلاثة نواحي: الأول هو تحديد الأولويات التنموية التي تُوجه إليها جهود حركيات السوق؛ والثاني هو الدعم المباشر أو غير المباشر وتأمين الموارد البشرية والمادية لمشاريع التنمية؛ والثالث هو رعاية الأطر المؤسساتية التي تخدم التنمية التي تعدّ قاعدة ضرورية لها، مثل إحكام النظام الإداري بشكل يخدم الأهداف التنموية المتنبأة، ومثل

^١ Evans, Peter. 1992. "The State as Problem and Solution: Predation, Embedded Autonomy, and Structural Change," in Stephan Haggard and Robert Kaufman, eds. *The Politics of Economic Adjustment*. Princeton: Princeton University Press.

^٢ cf. Granovetter, Mark. 1985. "Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness." *American Sociological Review* 91:481-510.

^٣ أشير هنا إلى أقوى المبادئ النظرية في التنمية، وهو أن الوضع الملائم للتنمية والفعالية الاجتماعية هو التواجد المترافق للإسكنكانيّة الإنغراسية في الترابط إلى جانب الإستقلالية اللانشازية (embedded autonomy)، وذلك على كلا المستويين الجرئي والكلي (micro and marco). وكذلك فهناك شبه إجماع على أن الاقتصاد في حقيقته ليس تلك المعاملات المالية والتجارية الظاهرة على السطح وإنما هي في حقيقتها مغروسة مستكنة ضمن الفعاليات الاجتماعية الأخرى، وبالتالي لا يمكن الإعراض عن الانسجام واللائام بين مقررات التنمية والقاعدة الثقافية. والمعنى العملي لما سبق أن النموذج الغربي للتنمية وما تقتربه المؤسسات التمويلية العالمية وكثيراً من مسلمات علم الاقتصاد التنموي وشعاراته النيليرالية ليست ممكناً قياسياً عالمياً ولا يصلح تطبيقها على دولنا العربية وال المسلمة.

تطوير المؤسسات التعليمية ومؤسسات التدريب المهني التي تؤمن الطاقم البشري اللازم لعملية التنمية.

ويشار أن هناك تنوعاً داخل هذه المدرسة وأنها لا تفترض وجود نموذجاً أحدياً للتنمية جاهزاً بكل التفاصيل. كما يشار إلى أن هناك دراسات أخرى متفرقة حول التنمية، لا تشكل مدرسة مستقلة ولكن يجمعها التأكيد على خصوصية كل حالة، وعلى ضرورة اعتبار تاريخ الدولة التي يتناولها التحليل، وعدم الإقتصار على إطار زمني قصير المدى، وعلى دور الثقافة في عملية التنمية.

ثالثاً: دروس من تجارب الأمم

كان ما سبق حداً أدنى من مناقشة النظريات التي تؤطر التفكير بمسألة التنمية وتسمح باستفادة أعلى من قراءة تجارب بعض الأمم. وإذا أخذنا تجربة جنوب شرق آسيا¹ التي أذهلت العالم فجداً أن جميعها اشتراك في رعاية أربعة أبعاد تمكين على مستوى كل المجتمع وليس فئة مخصوصة منه.

١-سياسات المساواة^٢

حدّت كل دول جنوب شرق آسيا باتباع سياسات تسوية تقارب الفجوة بين شرائح المجتمع. فمثلاً قامت كل من كوريا وتايوان بإصلاح واسع وشامل في توزيع الأراضي، فكما هو معلوم إذا كانت هناك فئة صغيرة تملك مساحات شاسعة من الأراضي فإن النظام الاقتصادي سوف يتوجه حكماً نحو النموذج الإقطاعي غير المفضي للتنمية - من جهة - والذي يكتب تنمية المؤهلات البشرية من جهة أخرى؛ كما أنه تظهر الدراسات أن تمليك الأراضي للكثير من الناس يرفع المردودية. أما إندونيسية فقد واجهت مشكلة الفقر الريفي الواسع، فقامت بمعالجة أسعار الرز والأسمدة من أجل رفع دخول سكان الريف. أما هونج كونج فقامت بمشاريع إسكان ضخمة لتؤمن للناس الاستقرار المعيشي.

أما ماليزية فقد قامت بجهود حثيثة في ردم الفجوة الكبيرة في الدخول بين الأقلية الصينية الغنية والأكثريية الملاوية، ولكنها لم تفعل ذلك من خلال كبت فريق أو الانتقام منه والغدق على الآخر، وإنما

¹ Pempel, T. J. 1992. "Of Dragons and Development." *Journal of Public Policy* 12, 1, Jan-Mar:79-95.
Bernard, Mitchell. 1996. "States, Social Forces, and Regions in Historical Time: Toward a Critical Political economy of Eastern Asia." *Third-World-Quarterly* 17:649-665.

² World Bank. 1993. *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*. Washington, DC: World Bank.

من خلال تكين المجموعة الملاوية . وهكذا وبعد عقد ونيف بعد الاستقلال، نما متوسط دخل الملاويون سبعة بالمئة أكثر من الصينيين؛ أي أن كلا الدخلين تمتا بالنمو ولكن بنسب مختلفة ساعدت في ردم الفجوة نوعاً ما. كما قامت ماليزيا ببرامج واسعة لخاربة الفقر ترکرت على فقراء الريف، وشمل هذا مشاريع سقاية ومشاريع استصلاح الأراضي التي يسكن قربها الناس لجعلها ملائمة للزراعة، ودعمت هذه السياسات الصيادين وأنواعاً مختلفة من الزراعات بما فيها المنتجين الصغار للمطاط ولجوز الهند.

وأخيراً، فإن هناك العديد من التجارب التنمية التي شجعت التعاونيات العمالية وأنشأت البرامج التي تشجع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وتمدها بالخبرة.

٢-إنشاء مجالس التشاور^١

قامت معظم هذه التجارب بإنشاء مجالس تشاور دعت فيه الحكومة القطاع الخاص للمشاركة في تصميم سياسات التنمية وللمساهمة في تطبيقها على الواقع أيضاً. وهكذا استطاعت الدولة أن تقترب من المجتمع وأن تتجاوز عزلتها النسبية التي تفرضها التشكيلة البنوية للدولة الحديثة. كما اكتسبت بذلك السياساتُ صفةً الشفافية التي تمكن الناس من المعرفة الواضحة فيما يجب فعله وتركه في مسيرة التنمية، وتحل استئثار البعض صعباً، وتحل تلاعب الجهاز الإداري البيروقراطي ليس بالسهل، ويشعر الناس بتساوي الفرص مما يزيد في الحافرية العامة ويدد دعاوى التكاسل وتيريراته. وتقوم مجالس التشاور هذه بتوفير المعلومات الالزمة المتعلقة بالتنمية وتبادلها بين الأطراف المختلفة، فيصبح مثلاً أصحاب صنعة ما (قُل آلات الحياكة) على علم باحتياجات مصلحة ثانية متعلقة بها (قُل الحيوط والقماش) بحيث يرصد كل منها ما يحتاجه الآخر، ويؤقت كل منها فهو بحيث لا يستمر في وجه بسرعة أكثر مما يتحمله السوق، كما يتم تبادل المعلومات بين القطاع العام والخاص.

٣-تطوير المؤهلات^٢

قامت دول حنوب شرق آسية برعاية ما يطلق عليه اسم (رأس المال البشري human capital)،^٣ بمعنى تطوير المؤهلات والإمكانات والمهارات إلى جانب تحسين مستوى التعليم العام^١. ولقد ركزت

¹ Ibid.

² Ibid.

³ Becker, Gary S. [1964] 1993. *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education*. Chicago: The University of Chicago Press.

هذه التجارب على التعليم الابتدائي وأعطته أولوية في الإنفاق بحيث شمل جميع الأولاد في هذه الفئة العمرية، الأمر الذي ترجم إلى انخفاض في مستوى الأمية. ويشار إلى أن كوريا بالخصوص ركزت على التأهيل العلمي وصار هذا الأمر مطلباً شعبياً ضحّى من أجله الأسر قللّت من استهلاكها من أجل تعليم جيل الأبناء. ويجب أن يذكر هنا أن انخفاض مستوى الإنجاب في هذه الدول كان عاملاً مساعداً^٢.

أما التعليم العالي فقد أبقيت نفقاته منوطه بالطلاب أنفسهم، إذ أن فوائد التعليم العالي يجنيها هؤلاء الأفراد قريباً من خلال دخولهم المرتفعة، كما أن فائدة علمهم أقلّ انعكاساً على المجتمع من التعليم الابتدائي والثانوي الشامل؛ فاقتضى الأمر عدم دعمه بشكل كلي، ولكن أتاحت الدولة المنح الدراسية للطلاب المحتاجين. وألفت النظر هنا إلى أن مسألة توزيع الإنفاق التعليمي بين المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعية فيها اختلاف كبير لا يمكن التفصيل فيه في هذا البحث^٣.

٤- زيادة الإدخار^٤

اتبعت هذه الدول سياسات تحفز زيادة مستوى الإيداعات والتوفير الشخصي. وقد أمكن لتجارب جنوب شرق آسيا تحقيق ذلك من خلال ضبط التضخم باتباع سياسات حكيمة ومراقبة دائمة ومستمرة. وما قامت به هو تأمين المصارف مما جعلها تحوز على ثقة الناس في إيداع فائض أموالهم في هذه المصارف. ولما كان صغار الكسبة والريفيون غير معادين على التعامل مع المصارف، فقد قامت المصارف بتبسيط إجراءاتها بحيث لا تصدّ الغريب عنها.

وبالنسبة لไตيwan وسينغافورة فإن مستوى التوفير فيها كان دوماً عالياً، ودعمت ذلك كلاً من سينغافورة ومالزيا من خلال إعطاء مردود عالٍ على الائتمان. أما اليابان وكوريا وتايوان فإنهم وضعوا شروطاً قاسية ونسب فائدة عالية على ديون السلع الاستهلاكية، وأضافوا فوق ذلك ضرائب عالية جداً على استيراد سلع الاستهلاك الفاخر.

¹ World Bank. 1995. *Priorities and Strategies for Education: A World Bank Review*. Washington, DC: World Bank.

² Amsden, Alice. 1989. *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*. Oxford: Oxford University Press.

³ Lockheed, Marlaine E., Adrian Verspoor, and Associates. 1990. *Improving Primary Education in Developing Countries: A Review of Policy Options*. Washington, DC: World Bank.

⁴ World Bank, 1993.

ويتفق الآن التفكير ملياً بالأثر الإيجابي البعيد لهذه السياسات البسيطة أضعها على شكل معادلة: تشجيع الأفراد على الائتمان وجعله مجدياً ← زيادة مستوى الائتمان لدى المصارف الصغيرة والكبيرة التي لها صلات ثقة مع الناس ← توفر رأس المال وطني محلي ← تمويل مشاريع تنمية من مختلف الأحجام من غير انفاق حكومي مباشر.

وزيادة على هذا، لما كان غالباً المؤمنين في المصارف هم أفراد، وغالباً المدينين هم شركات، كان المعنى العملي لهذه الدورة المالية أن أصبح الأفراد مثابة الشركاء أو المساهمين في تلك الشركات الجديدة.

وقد يقال هنا أن تجرب دول جنوب شرق آسيا الصغيرة لها خصوصيتها، وهذا اعتراض وجيه من الناحية العلمية التي تتفحص الأسباب المحددة المفضية للتنمية. ولا شك أنه كان لهذه الدول خصوصية، ولذا يتفق إلقاء نظرة سريعة على تجربة الصين¹، والتي لها أيضاً خصوصية الحجم الضخم. إن المقصود من تحليل الأمثلة هو رصد العوامل المطردة؛ ولقد جرى التأكيد أنه ليس هناك للتنمية نموذج واحد.

لقد استفادت الصين من مناخ العولمة وخطت بثقة خلال الثلاثين سنة الفائتة نحو اقتصاد جديد. ورغم أنها ركزت على صناعة الاستهلاكيات البسيطة في البداية، فإنها ركزت أيضاً على الإبداع الفني في مجال النقل والاتصالات بالخصوص. وصحيف أن الصين استجابت المليارات من الاستثمارات الأجنبية – الأمر الذي يُعد عادة مؤشراً رئيساً لارتكان التنمية للأولويات غير الوطنية – إلا أنها شفعت ذلك بشروط دقيقة ومصممة بامتياز، مما حماها من الارتكان. ويجيب أن لا يفوتنا أن نموذج الصين متفرد² في كون ملكية الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية هي للدولة، الأمر الذي أكسبها قوة هائلة في المساومة على الشروط؛ فمثلاً سنت القوانين التي تشرط أن يكون هناك (joint venture) بين الشركات الأجنبية والصينية. وترجم هذا عملياً – في عقود الثمانينات والتسعينات – إلى شراكة مع الدولة ذاتها التي – بحجمها الضخم – تستطيع فرض شروط في الصالح الوطني، كما أنها لم تقايض عمالتها الرخيصة بثمن بخس. إن الأمر الأكثر محورية في نظر التنمية هذا لم يكن في مجرد الأرباح الطائلة التي استطاعت الشركات الحكومية جنيهاً، وإنما أنه أحررت صيغة الشراكة المستثمر الأجنبي على توطين

¹ Weidenbaum, Murray. 1997. "Three Scenarios on the Future of China." *Society* May-June.

² White, Gordon. 1996. "Development and Democratization in China?" In Adrian Leftwich, ed. *Democracy and Development*. Ed. Cambridge: Polity Press, 209-229.

التقنية القادمة – وليس مجرد نقلها – وعلى تطوير المهارات الصينية المحلية. وبالخصوص، لم يكن تطوير المهارات تطويراً خديجياً وحيد الطرف – كأن يتم تمرير أفراد من الفنانين الذين يسهل مغادرتهم البلد فيما بعد – وإنما تطوير مهارات شامل ضم العمال والإداريين والمستثمرين الصغار. وهكذا عندما سمحت الصين فيما بعد للقطاع الخاص في لعب دوره في عملية التنمية، كان هناك خيرة تنمية قادرة على عدم الارتماء في شرك الخارج. وزيادة على ذلك رعى الصين الباحث العلمية التي تخدم عملية التنمية، وقدمت نتائج هذه البحوث لتدعم المسيرة التنموية للقطاع العام والخاص. أما ما عجزت عنه البحوث الوطنية فإن الشركات الخاصة حاولت – بظلّها الخفيف نسبياً – استدرار أو (سرقة) أجزاء الأسرار ليتم تجميعها فيما بعد على أرض الوطن.

أخيراً وقبل أن أختم هذا النقطة تجنب الإشارة إلى عامل محوري جرى التغاضي عنه عند مناقشة كل التجارب السابقة، ألا وهو السياق الجغرافي السياسي لهذه الدول الذي أمدّها بـ (فسحة تنموية)¹. إن هذا العامل محوري إلى حد بعيد جداً. ولكن يجب النبيه إلى أن السياق الجغرافي السياسي يُقدم فرصة ولا ينشئ التنمية استقلالاً، فإن أحسن استثمار هذه الفرصة تبعتها النتائج وإلا مررت والدولة نائمة².

ولابد هنا من تلخيص بعض الدروس التي تُمدّنا بها التجارب التنموية الناجحة، والتي تُعتبر شواهد على سلامة وصحة بعض النظريات التنموية دون أخرى.

أ. لم تتبع أيّاً من هذه التجارب النموذج النيوليبرالي في التنمية – باستثناء هونج كونج – بل على العكس اتبعت – قصداً ومهارة فائقة – سياسات تتناقض مع الفرضيات النيوليبرالية لتمكّن من تجاوز ضغوط حاذية مدارات الدول الكبّرى التي صمّمت هذا النموذج بشكل متحيز لصالحها.

¹ Hatch and Yamamura. 1996. *Asia in Japan's Embrace: Building a Regional Production Alliance*. Cambridge: Cambridge University Press.

² Bernard, Mitchell. 1996. "States, Social Forces, and Regions in Historical Times: Toward a Critical Political Economy of Eastern Asia." *Third World Quarterly* 17:649-665.

بـ. لم تأخذ هذه التجارب موقف المعاند المستكير الذي يرفض استعمال آليات التنمية الغربية الأوروبيـة؛ إنـ ما يميز هذه التجارب أنها فـكـكت هذه الآليـات وأـقـلـمتـها وـطـنـياً وـاستـعـمـلـتهاـ بالـقـدـرـ الذيـ هـذـبـهاـ إـلـىـ حدـ ماـ منـ مـعـلـقـاتـ بلدـ المـنشـأـ¹.

ت. تميزت هذه التجارب بعرونة كبيرة، فهي لم تجبر على خط مستقيم صاعد باستمرار، بل اعترافاً بالخطأ والفشل الجزئي. ولكن المميز هو أنه لم تصرّ الدول على بعض السياسات والطرق إصراراً إيديولوجياً؛ وإنما كانت على استعداد علىأخذ العبرة والتعلم من الخطأ والتصحيح السريع من غير الوقع في الاستهوانية المفضية إلى التناقض بين خطة اليوم وخطبة الأمس. أي جمعت هذه التجارب بين التمسك بعزم وصبر على استراتيجية طويلة الأمد خالفت فيها المعتاد، ولكن قامت بتعديلات تكتيكية متتابعة لكي لا تدأع عثرات الطريق توقف حركة العربة.

ث. لقد مثّلت هذه التجارب في مسيرة (ثقاف) مع النموذج الحداثي^٢، وليس في مسيرة (تقليد) يتماهي بالكلية ويرمي ويختصر ما عنده من مخزون ثقافي وترتيبات مجتمعية^٣. وإنه من الخطأ القول بأن اليابان قامت بالتقليد الأعمى للغرب، بل على العكس فإن اليابان حققت ما حققته لأنها فَعَّلت نمطها الثقافي. فمثلاً تميزت الشركات والمصانع اليابانية بأسلوب إدارة يعتمد على احترام الكبير والتعويض المالي بناء على القدَّام لا المهارة الفردية، وعلى اتخاذ القرارات بشكل جماعي وتشاوري على مستويات عدَّة، وعلى إشراك العمال والموظفين الصغار في العملية الإدارية، وعلى ضبط نوعية الإنتاج من أسفل الهرم لا أعلىاه... إلخ^٤. وكل هذا مخالف للنموذج الأمريكي الذي يحسب بعض الناس أن اليابانيين قلدوه؛ بل العكس هو الصحيح إذ حاولت الشركات الأمريكية تقليده – وهذا مشهور في علم الإدارة – ولكنها لم تفلح في استنساخه لغرابته الثقافية^٥. وإذا قيل إن اليابان اليوم استغربت بالكلية، فإن في هذا شك رغم كل الظاهر الذي يوحى إليه.

¹ Leipzger, Danny and Vinod Thomas. 1997. "An Overview of East Asian Experience." In *Lessons from East Asia* ed. Danny M. Leipziger. The University of Michigan Press.

² c.f. Krugman, Paul. 1994. "The Myth of Asia's Miracle." *Foreign Affairs* 73:67-78.

³ Johnson, Chalmers. 1982. *MITI and the Japanese Miracle*. Stanford: Stanford University Press.

⁴ Ouchi, William G. 1980. "Markets, Bureaucracies, and Clans." *Administrative Science Quarterly* 25:129-141.

⁵ Florida, Richard and Martin Kenny. 1991. "Transplanted Organizations: The Transfer of Japanese Industrial Organizations to the U.S." *American Sociological Review* 56:381-398.

وعلى كل حال إذا فرضنا أن الاستبدال الثقافي حصل فعلاً، فإنه بالقدر الذي حصل فإنه حدث بعد النهضة التنموية – لا قبلها – والأجيال التي صنعته هي التي استندت إلى نمطها الثقافي. إن الذي أسجله عن اليابان ينطبق على التجارب الأخرى من كوريا وتايوان والصين.

وإذا كان الانسجام الثقافي بهذه الحورية فإنه يجب مناقشته بشكل تفصيلي يتلمس أبعاده المختلفة ويشفّعه بعض الضوابط.

رابعاً: محورية الإطار الاجتماعي للتنمية

غطت المناقشة السابقة دروساً بارزة من تجارب التنمية التي تعتبر ناجحة في دول غير أوروبية الثقافة، وأظهرت محورية البعد الثقافي في ذلك النجاح. وبناءً على هذه الدروس سأقوم بتوسيع فهم عملية التنمية وشروطها الضرورية، حالاً بعض الأمثلة الأخرى التي تؤكد أن التنمية عملية شاملة لا تقتصر على بضعة فعاليات اقتصادية، وأن التعامل السليم مع الموجود من البنية الاجتماعية أمر في غاية الخطورة¹؛ كما تؤكد على بعض الشروط الموضوعية المتصلة بعملية التنمية التي إن تخلّفت لأوّدت بجهود التنمية إلى متأهّات الفشل المؤسّس.

١- الأساسيات غير الاقتصادية للتنمية

هناك ثلاثة فعاليات أساسية تتخلل عملية التنمية، وهي الإنتاج والمعالجة والتوزيع. ولا تتحرك هذه الفعاليات باستقلال، بل لا بد من اجتماع توافقي بينها لتسري العجلة الاقتصادية. ولكن هذه العمليات الأساسية تعتمد على الأفراد المنتجين والمال المرصود والتقنية المتوفرة، وهي عوامل حاسمة تقع خارج الدائرة الضيقة للاقتصاد؛ كما أن كل ذلك له علاقة بمستوى التعليم والمهارات. وزيادة على ذلك تعتمد هذه الفعاليات أيضاً على البنية التحتية للبلد، من المواصلات والخدمة الكهربائية وما شابه ذلك. وإذا كانت متعلقات الفعاليات الاقتصادية على هذه الدرجة من التنوع والتشابك، فلا بد إذاً من ضبطها بقوانين تنسق عملها وتحميها من التضارب. ولكن ما كان للقانون أن يستوي على سوقه بنفسه من غير

¹ Hamilton, Gary G. and Nicole Woolsey Biggart. 1988. "Market, Culture, and Authority: A Comparative Analysis of Management and Organization in the Far East." *The American Journal of Sociology* 94:S52-S94.

أن يحرس حماه نظام سياسي متمثل في مؤسسات ذات هم وطني. وبالطبع فإن سياسة دولة ما هي بالضرورة متمفصلة مع سياق عالمي – والأهم منه – واقع إقليمي يؤثر في الخيارات السياسية للدولة.

وأخيراً فإن كل العوامل السابقة من الأفراد وإنتاجيتهم، والمال وطرق استثماره، والتقنية وفن استعمالها، والتعليم ومدى عمقه وشموله، والخدمات الأساسية ونمط تغطيتها للحاجات، والقانون والارتياح إليه والقدرة على إنفاذها، والدولة وكمونها واستقرارها... كل هذه العوامل تستنشق أثراً ثقافياً يوجه عملية التفكير والترابط اللتين تسمحان بالوجود الاجتماعي أصلاً.

٢- البنى التقليدية

يشكّل هجاء البنى التقليدية شماعة للنقد، ولكن تدلّنا تجارب الأمم أن المطلوب تطويرها لا تجاوزها الإستعلائي^١. ولنأخذ مثال كوريا الجنوبيّة وتايوان ولرقب كيف طبعت خصوصية كل بلد تجربتها التنموية. كان كلا البلدين زراعيين قبل الاحتلال الياباني، إلى أن بنت اليابان شبكة تحتية ضخمة في كليهما، كما أهّما تلقّيتا معونات مالية أمريكية. ثم دخل كل منهما مخاضاً عسيراً عند تشكيل الدولة الوطنية المستقلة، مما استهلك كل المدخرات، بالإضافة إلى الحرب الأهلية في كوريا والاحتكاك بين أهل الجزيرة الأصليين والمهاجرين الصينيين في تايوان. وحيث أنه فقدت كوريا الجنوبيّة مواردها لصالح الشمال، فإنها تساوت مع تايوان في مواردها الطبيعية. وأخيراً فإن كليهما ذواتا خلفية ثقافية كنفوشية تُعلي من قيمة المعرفة والتعليم.

ورغم هذا التمايز الكبير بين الدولتين، فإنّهما طورا نموذجين مختلفين في التنمية، ويسمح لنا ذلك تعقب العوامل الدقيقة التي أنتجت الفروق بينهما، وسنجد أنها فروق اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى. ولتسهيل المقارنة يمكن التركيز على صناعة السيارات بالخصوص، وهي صناعة تألف من سيرورتين اثنين: تصنيع القطع وتحمييعها. والملفت للنظر هنا أنه رغم أن كلاً من البلدين سعيا إلى امتلاك هذه الصناعة، إلا أن كوريا نجحت في التجميع (حيث تحتوي سياراً لهم على الكثير من القطع الأجنبية) وفشلت في الثانية (كان هذا صحيحاً بالخصوص في العقود الأولى للتصنيع); بينما نجحت تايوان في تصنيع القطع المتفرقة لا في التجميع وإخراج سيارة كاملة.

^١ c.f. Braibanti, Ralph, Joseph J. Spengler. *Tradition, Values, and Socio-Economic Development*. Durham, N.C.: Duke University.

وبالتبع لدقيق الفاعليات نجد أن النجاح والفشل عكساً البنية الاجتماعية لكل من البلدين: هرمية الأسرة الكورية التي يرث فيها الولد الكبير كل الثروة، مقابل التركيبة الصغيرة للأسرة التايوانية التي توزع فيها الشروة بالتساوي.

وتفصيل ذلك أنه شجّعت كورية ما يعرف بالـ (التشابول) وهي شركات ضخمة قائمة على أساس الرابطة العائلية، وكل عائلة أو فخذ عائلي يتنافس مع الآخر، وكل منهم يتطلّع لأن يبني إمبراطورية لنفسه تشمل كل الأنشطة الاقتصادية من شركات التأمين إلى الإلكترونيات إلى صناعة السيارات. ولما كانت صناعة السيارات تحتاج إلى عدد كبير من القطع التابعة لحقول مهنية مختلفة جداً (البطارية، الزجاج، الدواليب، الفرش، الطلاء . . . الخ) عجزت الشركة الكورية الواحدة – رغم ضخامتها – عن الإحاطة بكل هذه المتطلبات واختارت لنفسها أن تعتمد على تجميع القطع الموجودة وإثبات سمعتها بأنها تنتج سيارة باسمها. وبالمقابل فإن النموذج التايواني وازى بنية الأسر الصغيرة التي لا يمكنها المنافسة في (صناعات المال المركز capital-intensive industries)، فقامت الأسر المختلفة بالاختصاص في صناعة قطع معينة للسيارات.

وأخيراً فإن أبلغ الدلالة في المقارنة أنه لم يتعيّن أياً من هذين البلدين النموذج الأمريكي للشركات المساهمة الضخمة (corporations) – رغم أن كورية حاولت هذا ولم تفلح – وإنما اعتمدتا على البنية الطبيعية التقليدية الموجودة في المجتمع. وينفع هنا إيراد تجربة الفيليبين حيث أنها تمتّعت بنفس السياق الإقليمي والأمن الجغرافي السياسي، ولكن لم تفلح فيها خطط التنمية، لأنها فشلت بالخصوص في تحقيق عقد اجتماعي للتنمية في بلد كانت قد تمزقت شبكته الثقافية بعد الاحتلال الأمريكي والتدخل المستمر بشؤونها الداخلية.

والخلاصة أن تجارب التنمية الناجحة تظهر بوضوح أنها لم تتمّ عن طريق تدمير البنية التقليدية، ولم تتم عبر التخلّي عن القيم الثقافية الخاصة؛ بل على العكس جرى توظيف الحصول على الثقافة الراسخة من أجل تنمية وطنية – ولو بدت لأول وهلة متناقضة مع التنمية الحديثة – فأقليمة الثقافة الراسخة أسهل عملياً من محاولة احتئانها واحتمال أن تخرج البلد بعد ذلك بخفي حنين. ولهذا جرى تعديل الخطط التنموية لتنسجم مع الواقع. ولكن يجب أن لا يُفهم ذلك على وجه العنتيرية الثقافية التي لا تُفرق بين الإعتبار

بتجربة الآخر وبين التقليد الأعمى؛ بل إن العتيرية الثقافية غالباً ما تنتهي بالتقليد الأعمى الذي يغير الشكل فحسب، بينما يتمكن التعلم الواثق من الحفاظ على الأصل.

٣- الحكمة والسلامة الإدارية

تضمّ مسألة الإدارة المستوى الجزئي (إدارة المصنع والشركات مثلاً)، كما تضم المستوى الكلّي لسياسات الحكومة. ولقد جرت الإشارة إلى أمثلة على هذه النقطة، وأضيف هنا شواهد سلبية لأنّها تزيد ثقة الباحث بقوة الدليل. أي أنه حين نجد أن النتيجة أتت إيجابية حين وجود العامل، وسلبية حين تخلّفه، فإنه يزيد الإستنتاج قوّة. وتصلح تجارب أمريكا اللاتينية في التنمية لتكون شاهداً على الإشكالية الإدارية مقارنة بدول جنوب شرق آسيا.

أ- المرونة البصرية:

تميزت تجارب أمريكا اللاتينية بدرجة عالية من الإيديولوجية، وكما هو معروف عانت بلاد أمريكا اللاتينية من الاستعمار الأوروبي الأمريكي ونشأت فيها مدارس يسارية أو ماركسية. ورغم أن أقوى نظريات التنمية وأول من فند أساطير الطرح النيوليبرالي كان موطنه أمريكا اللاتينية، إلا أنه على مستوى السياسة والإدارة وقعت المشاريع في شباك إيديولوجيات استعراضية فرّغت النظريات الحكيمية من مضمونها. ولا يخفى أن شبيه هذا حصل في بعض الدول العربية.

ولقد بدأت بلدان جنوب شرق آسيا وبلدان أمريكا اللاتينية رحلتها التنموية باستراتيجية التصنيع (بدليل الإستيراد import substitution¹). ولكن تعثرت أو فشلت أكثر هذه الجهود لأسباب كثيرة منها ما قدمت ومنها تغيير مناخ الاقتصاد العالمي. وربما أدركت تجارب جنوب شرق آسية في الوقت المناسب أنها كبلدان صغيرة لا يمكنها الاستمرار في استراتيجية التصنيع البديل للإستيراد، فانتقلت من هذه المرحلة بعد مرحلة حبرات محلية أساسية إلى مرحلة ثانية اعتمدت فيها على استراتيجية التصدير لما يحتاجه السوق العالمي بعد تصنيعه محلياً².

¹ Haggard, Stephan. 1990. *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries*. Ithaca: Cornell University Press.

² c.f. Evans, P. 1987. "Class, State and Dependency in East Asian: Lessons for Latin Americanists." In F.C. Deou ed. *The Political Economy of the New Asian Industrialism*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

أما الصين فيحكم ضخامة حجمها فإنها جمعت عملياً بين الاثنين، فاعتمدت استراتيجية التصنيع للتصدير —سيما في أوائل رحلة التنمية — ثم تكاملت لديها — إلى حد ما — تغطية كل قطاعات الصناعة وإيجاد بديل وطني لها. ولا بدّ من التنبيه هنا إلى أنه كثيراً ما تتخذ عبارة المرونة والواقعية لتبرير سياسات ليس فيها ذرة من البصيرة والتفكير بعيد الأمد؛ فالمرونة ليست هي التغيير النزق غير المرتكز على تقدير ورؤيه، وإنما هي إجراء التعديلات الالازمة بناء على المراقبة الدائمة للمتغيرات العالمية والمحافظة على الانسجام الكلي للاستراتيجية التنموية بعيدة الأمد.

بـ- الضبط الإداري:

وثاني الفروق بين تجربتي أمريكا اللاتينية وشرق آسية هو الضبط الإداري. وكما هو معروف تتميز مناطق الحزام الكتفوشي بالانضباط والالتزام بالجامعة^١، مما تترجم إلى رشد إداري رغم كل ما يمكن أن يقال عن سلبياته. ثم علينا أن لا ننسى أن تاريخ التعليم في الصين هو تاريخ تجبيء الإداريين للخدمة في السلوك الامبراطوري. وكذا الأمر في كوريا واليابان حيث تم تدريب الطواقم أثناء الخدمة العسكرية. أي أنه أتقنت البيروقراطيات الآسيوية عملها في استيعاب متطلبات توطين التنمية. وبالمقابل فإن بيروقراطيات أمريكا اللاتينية أشبّهت القيود الشكلية التي تعسر ولا تيسّر. وكمثال على ذلك أورد سياسات الأرجنتين التي لم يكن عندها ضوابط تذكر حول التعامل مع المال والشركات الأجنبية، فأعطى ذلك إشارة إغراء للشركات الأجنبية للاستثمار في الأرجنتين. ولكن بعد أن بدأ الاستثمار الأجنبي وشعرت الأرجنتين بالغبن أقرّت قوانين كثيرة غير عملية أبنته فيها شروط تعجيزية.

إن التضارب الداخلي وفقدان الانسجام الضروري^٢ ميّز قرارات كثيرٍ من بيروقراطيات العالم الثالث، في حين أن البيروقراطيات الآسيوية استطاعت أن تتجاوز هذا المعضلة^٣. وتتصل بالضبط الإداري مسألة الفساد والرشوة والمحسوبيّة، وفي حين تميزت دول جنوب شرق آسية بالانخفاض مستوى الفساد الإداري وتايوان (سجلت هذه الدول على مؤشر الشفافية لعام ٢٠٠٧ المستويات التالية: سنغافورة ٩٣؛

¹ Pye, Lucian W. 1985. *Asian Power and Politics: The Cultural Dimensions of Authority*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

² Evans, Peter. 1996. "Government Action, Social Capital and Development: Reviewing the Evidence on Synergy." *World Development* 24:119-1132.

³ You, Jong-Sung and Sanjeev Khagram. 2005. "A Comparative Study of Inequality and Corruption." *American Sociological Review* 70: 136-157.

هونج كونج ٣، اليابان ٥، كوريا الجنوبيّة و ماليزيا ١، فالخّيّر في الأمر أنّ التعاملات التجارّية الصينيّة مشهورة بالمحسوبيّة. ويبدو أنّ هناك نمطين للمحسوبيّة: النمط الأوّل هو الاحتّكاري، ومثاله الصارخ روسيّة التي تحولت فيها نخبة التجارة المرتّبطة بالدولة إلى أشبّه بالمالفيّة؛ أمّا المحسوبيّة الآسيويّة فإنّها مرتبطة بوحدات اجتماعية كبيرة (العشيرة مثلاً)، مما ينبع عنّه في النهاية توزّع الميّزات المستلّة على عدد كبير من الناس. أمّي أنّ هناك نمط محسوبيّة فردية احتّكاري مقابل نمط محسوبيّة جماعي توزيعي. وكذلك فإنّ اللامساواة المرسّخة في البلد تشكّل مصدراً أساسياً لتوسيع الفساد حيث يفقد الناس ثقّتهم بمنظّمة المجتمع وبالحق العام .^٢

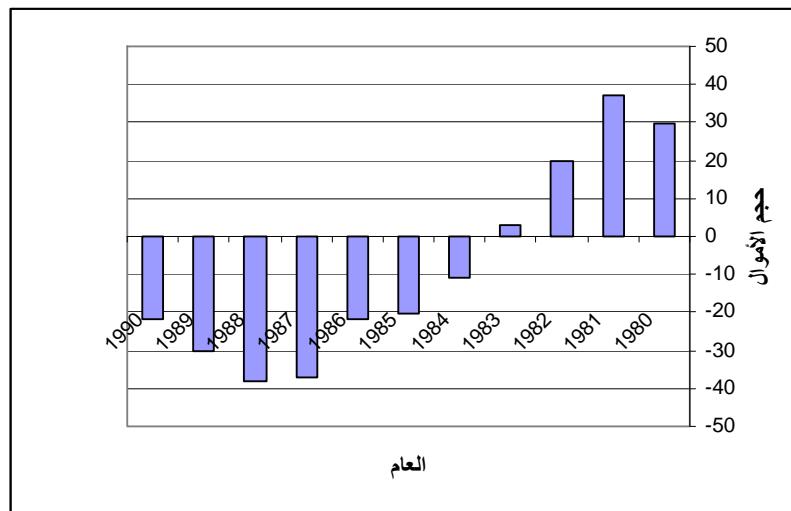
ج- الديون والاستثمار الأجنبي:

لا يخفى أن هذه المسألة من أكثر الأمور حساسية، ويطرحها الإعلام على أنها بديهية البدائيات إذ كيف يمكن الشك في ميزة قدوم غني إلى موطنك والاستثمار فيه. ولكن الدراسات العلمية تشکك في هذا الأمر بحسب المدرسة التي تستفتتها. فهناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تمجّد الاستثمار الأجنبي، ولكن يتساءل النقاد فيما إذا كانت هذه الأبحاث الاقتصادية ليست أكثر من تبرير للنظام الاقتصادي المهيمن، ثم إنه إذا كان قصر النظر يميز الأبحاث العلمية الغربية بشكل عام، فإن الدراسات الاقتصادية المالية مُمعنة في ذلك.

ولقد انتهت التنمية المعتمدة على الديون الخارجية في بعض دول إفريقيا إلى مآلات لا يكاد يصدقها المرء، حيث أن المحصلة النهائية للديون العالمية لم تقتصر على أنه لم (تنقدم) هذه البلدان فحسب، بل أثقلت كاهل ميزانياتها بديونٍ فوائدها المركبة أكبر من الدين الأصلي.

¹ Transparency International. www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2007.

² Burawoy, Michael. 1996. "The State and Economic Involution: Russia Through a China Lens." *World Development* 24:1105-1117.



صافي التحويل من العالم الأول إلى الثالث، بمليارات الدولارات بين أعوام ١٩٩٠-١٨٨٠

ويبيّن الجدول (المأكود من تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٧) صورة مذهلة عن قصة الإقراض الأجنبي، حيث أنه انتهى الأمر منذ عام ١٩٨٤ إلى أن المال يسري من دول العالم الثالث المديونة إلى العالم الأول الدائن عن طريق فوائد الديون.

وتبين الدراسات بشكل جليّ أن الاستثمار الأجنبي له منافع في بادئ الأمر ثم ينقلب إلى عامل سلبي على المدى الطويل^١. وبتحديد أكبر فإن المشكلة لا تكمن في الاستثمار نفسه وإنما في كثافته^٢. وسبب ذلك أن ترکز الاستثمار الأجنبي يعطي المستثمرين الأجانب اليد العليا في الاقتصاد تتجاوز قوّة مؤسسات السياسية الوطنية^٣. ولا يخفى أن الربح السريع هو أولوية الشركات الأجنبية، فلا تعباً بمستقبل البلد ولا بما أورثته من خلخلة للتربيات الاجتماعية والدمار البيئي بعد قضاء وطراها^٤.

والقصة المكسيكية شاهد واضح على ذلك، فلقد مانعت القبول بمعاهدة التجارة الحرة في الشمال الأمريكي (NAFTA)، ولكنها فشلت في النهاية (ديمقراطياً) بعدما نجحت الولايات المتحدة في

^١ Chase-Dunn, Christopher. 1979. "The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality." Pp. 131-151 in John W. Meyer and Michael T. Hannan, eds. *National Development and the World System: Educational, Economic, and Political Change, 1950-1970*. Chicago: The University of Chicago.

^٢ Kentor Jeffrey and Terry Boswell. 2003. "Foreign Capital Dependence and Development: A New Direction." *American Sociological Review* 68:301-313.

^٣ Jackman, Robert W. 1982 "Dependence on Foreign Investment and Economic Growth in the Third World." *World Politics* 34:187-193.

^٤ Galtung, J. 1996. "On the Social Cost of Modernization: Social Disintegration, Atomie/Anomie and Social Development." *Development and Change* 27:379-413.

استقطاب الإعلام المكسيكي – عن طريق اغارة التجارة المكسيكية- إلقاء الشعب بالإصطلفاف مع المعاهدة^١.

وهكذا دخلت شركات الولايات المتحدة الأمريكية الضخمة وفتحت لها فروعاً في (إقطاعات صناعية) في شمال المكسيك، ممتعة بالقليل من المراقبة القانونية وضوابط استغلال العمالة والتلوث البيئي.. إلخ. ولقد فضلت هذه الشركات توظيف العاملات الشابات لأنهن أطوع وأقل اعتراضاً ويقبلن بأجر أزهق، في حين أن أقرانهن من الذكور والأزواج بقوا بلا عمل بعدما تدمر الاقتصاد المحلي لهذا الشمال الريفي. ولم يكن أمام هؤلاء الشباب إلا استئناف كرامتهم ومحاولة الهجرة غير القانونية واحتراق الحدود نحو الولايات المتحدة. وهكذا كانت النتيجة العملية لهذا الاستثمار الأجنبي هو دخول بعض المهارات والتقنية إلى المكسيك، وغنى حفنة صغيرة من الذكور المكسيكين الذين شغلوا مناصب إدارية متوسطة في هذه الإقطاعات الصناعية؛ ولكن اشتملت النتيجة النهائية أيضاً فقراً عاماً وبطالة وتلوثاً بيئياً وتفككاً اجتماعياً وتناحرًا بين غنى وفقر مفاجئ وخلخلة للأسرة بسبب الهجرة الكبيرة للشباب (بالإضافة إلى ما يجلبونه معهم من أمراض جنسية عند الزيارة بعد سنتين من الغربة في الولايات المتحدة).

وجاءت الضربة الأخيرة حين بزرت الصين كسوق رخيص للعمالة، فغادرت ٤٠٪ من هذه الشركات المكسيك لتحدث فراغاً اقتصادياً مفاجئاً.

٤- التركيبة الاجتماعية السياسية

يتراوح نواص الدراسات الاقتصادية السياسية بين حدين: يؤكد الأول أن الإنفتاح الاقتصادي غير المشروط (المذهب النيوليبرالي) هو الشرط اللازم لبزوغ الديمقراطية التي تتبعه لزوماً وبالتالي فرقة من العسر؛ أما الثاني فيؤكد أن الديمقراطية هي الشرط اللازم الذي يمكن الاقتصاد الحرّ من الإنتاش وضرب الجذور في الأرض^٢. وتستغرق كل من هذه الدراسات في التمحورات

¹ Russell, James W. 1994. *After the Fifth Sun: Class and Race in North America*. New Jersey: Prentice Hall.

² Przeworski and Fernando Limongi. 1993. "Political Regimes and Economic Growth." *Journal of Economic Perspectives* 7:51-69. Waisman, Carlos H. "Capitalism, the Market, and Democracy". 1992. In Marks, Gary and Larry Diamond, eds. *Reexamining Democracy: Essays in Honor of Seymour Martin Lipset*. Newbury Park: Sage Publications.

الإيديولوجية^١ التي تحوّلها إلى (كلام صحافي بلغة معقدة)، وحيث أنه لا يسع المقام هنا لتفكيك مصطلح الديمقراطية الذي أصحي مطاطياً، سأكتفي بسرد ملاحظات أساسية سريعة ثم التفصيل في لبّ المسألة:

- لا شك في أن هناك علاقة متبادلة بين المنظومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- لا شك في أن هناك بالخصوص ارتباطاً بين نمط الرأسمالية الغربية والديمقراطية الليبرالية^٢.
- لا شك في أنه إذا قصدنا بالديمقراطية وجهها الإجرائي التنظيمي لا الفلسفى، فإن فيها أبعاداً معقولة تتعلق بالضبط الإداري؛ ولكن لا يمكننا الجزم بأنها هي الوحيدة الصالحة أو أنه ليس هناك بدائل أو نسخ متعددة ومتفاوطة لطرق الضبط والتنظيم^٣.
- لا شك في أنه إذا قصدنا بغياب الديمقراطية القمع العام – وليس مجرد تبع الخصم السياسي – فإنه يكبت الإبداع ويخنق الدوافع ويقلل من مستوى الفاعلية ويترافق مع فساد إداري يبتعد عن أدنى درجات المعقولية.

وباستحضار هذه الاحترازات يمكننا مناقشة العلاقات الجدلية بين الاقتصاد والسياسة، كما تجلت بالخصوص في تجارب البلدان التي ثمت مناقشتها.

أ- طبيعة النمط السلطوي:

إن بنية النفوذ السياسي وتفصله مع المجتمع أمر في غاية المخورية في العملية التنموية^٤. ويمكننا ابتداء ملاحظة أن تجارب التنمية الآسيوية حدثت تحت نظم غير ديمقراطية، بل بمحض بالخصوص – كما تؤكد الأبحاث – لأنها كانت نظماً فيها درجات عالية من السلطوية، كما هو الحال في اليابان والصين وكورية الجنوبيّة وتايوان ومالزيم^٥. ولكن لا تدعونا هذه الملاحظة إلى تبرير أو تمجيد القمع الاستبدادي ولكن إلى التفريق بين نوعين من الديمقراطية. إن ما يميز التجارب الآسيوية هو رفض الديمقراطية الفردية

¹ Sklar, R. L. 1996. "A Theory of Developmental Democracy." In Adrian Leftwich ed. *Democracy and Development*. Cambridge: Polity Press, 209-229.

² Huber, Evelyn, Dietrich Rueschemeyer, and John D. Stephens. 1993. "The Impact of Economic Development on Democracy." *Journal of Economic Perspectives* 3:71-85.

³ Leftwich, Adrian. 1996. "On the Primary of Politics in Development." *Democracy and Development*. Ed. Cambridge: Polity Press.

⁴ Clapham, Christopher. 1996. "Liberisation Regionalism and Statehood in the New Development Agenda." *Third-World-Quarterly* 17:593-601.

⁵ Leftwich, Adrian. 1996. *Democracy and Development*. Ed. Cambridge: Polity Press.

التفتتية، فالمصالح الفؤوية الصغيرة هي بالعادة مرتبطة خارجياً – غالباً بشكل غير مباشر – من خلال مساندة خيارات ثقافية اقتصادية سياسية تُحيل البلد عملياً إلى هباء منعدم الوزن محبوس في مدار المنظومة الدولية الاستغلالية ومفرغ من قدرة المدافعة من أجل المصالح الوطنية. لقد استطاعت السلطوية الآسيوية من أن تُبعد شبح الفوبيّة الضيقّة وأن ترکز على مشروع وطني متكمّل له أهداف بعيدة المدى.

ومرة ثانية فإن الخلط بين السلطوية والديكتاتورية القمعية يشوش الرؤية¹، فلا شك في أن التنمية مع القمع التي شهدتها تجارب مثل شيلي وتونس يورث تجربة عرقاء منقطعة عن المجتمع وعن جمهور الناس، مما يدفع بالذئاب السياسية والاقتصادية أن ترهن نفسها للإدارة الخارجية؛ وهذا الأمر بالتحديد هو الذي لم يحصل في التجارب الآسيوية. ونمذجنا تجربة أمريكا اللاتينية بدلائل إضافية حيث أن البيروقراطية المستوردة غير المنسجمة ثقافياً ولدت سلطوية اعتيادية عجزت عن حجز الفساد أن يستشرى وعجزت عن ترسيخ رؤية بعيدة غير متقلبة.

بـ- الجغرافية السياسية:

لا يمكن مناقشة الحالة الآسيوية بجدية بدون اعتبار امتيازها الجغرافي السياسي التي تمتّع به دول جنوب شرق آسيا في سياق التنافس الأمريكي السوفيتي. فإلى جانب أن المساعدات المالية الكبيرة التي تلقّتها هذه البلدان من الولايات المتحدة، فإن اعتبارها دولاً صديقة أمّن لها مساحة تنفس. ولا عجب فإن نكبة بلدان شرق آسيا التنموية حدثت بعد هزيمة فيتنام وحاجة الولايات الأمريكية المتحدة إلى حلفاء ناجحين يحاصرن الاتحاد السوفيتي بشكل غير مباشر وغير عسكري.

وما يزيد في خصوصية هذا الوضع الجغرافي السياسي وجود اليابان اللاعب الكبير. أي أن مساحة التنفس هذه لم تكن مساحة ضعيفة أو عشوائية، بل فيها مراسة يابانية تحول دون عدم الاستقرار في المنطقة. ولقد سبقت الإشارة إلى أن فترة الاستعمار الياباني تركت بنية تحتية جاهزة للاستغلال، ثم أمدّت الجوار فيما بعد بمعونات سخية تميزت بأنها لم تشفع بشروط كثيرة.

ولا يخفى أن هذا الوضع الجيوسياسي مختلف جداً عن دول أمريكا اللاتينية التي شكلت حارات قرية جداً من الولايات المتحدة مما جعلها تخاف من إعطائهما فسحة واسعة للتنفس وحرست على إبقاء

¹ Odeotola, Theophilus O. 1982. *Military Regimes and Development: A Comparative Analysis of African States*. London: Allen and Unwin.

ظل خانق وهيمنة طاغية وإن لم تكن مباشرة. وضمن هذا لا يستغرب أن عدد التدخلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية كان كبيراً جداً.

ج- بنية النفوذ:

ليس هناك من مجتمع أو دولة إلا وفيها معاقل نفوذ متعددة، والتي تترواح بين توازن معقول يسمح لمسيرة الدولة بالاستمرار وتجاوز المطبات إلى تركّز حاد في فئة أو قطاع مما يجعل المسيرة عرجاء تضطر إلى التوقف عند كل مطلب.

وكمّا تبيّن الأبحاث فإنّ هناك ثلاث أبعاد – ثقافية بنوية – في طبيعة النفوذ في المجتمع تؤثّر على مسيرة التنمية¹. وأول هذه الأبعاد هو الفصل بين المصالح العامة والخاصة، والثاني هو موقف النخبة السياسية تجاه موارد ومقدرات البلد واعتبارها ملكاً عمومياً، والثالث هو موقف النخبة المالية التجارية من ثروات البلد والنظر إليها أنها ملك للجميع. فإذا تخلّفت هذه الشروط فسوف تُحصل على نموذج الدولة الوراثية غير قادرة على التنمية ولو كانت ذات ثروات، حيث تغور هذه الثروات وتتبدّد في الرمال المتحرّكة للفوضى، والمثال النموذجي على هذه الحالة هو نيجيريا. أما إذا تحقّقت هذه الشروط الثلاثة على المستوى الشعبي في نظر النخب والجمهور، وعلى المستوى البنوي في وجود مؤسسات وقوانين تحرّس الفضاء والملكية العمومية؛ تهياً عندنا دولة عندها كمّون المسيرة في خط تنموي حاد ومستقر ولكن على وجهين وفق التفصيل الآتي. فرغم توفر الشروط الثلاثة علينا أن نتفحص فيما إذا كانت العصبة الممسكة بالسياسة ضيقة متّفرقة أم متعددة كل ينادي بحقوقه. وتسمح الحالة الأولى بمسيرة واثقة وتكامل في أوجه التنمية، والمثال النموذجي لذلك هو كوريا الجنوبيّة؛ وتدفع الحالة الثانية باتجاه تنمية متعددة المسارات أبطأً ومتفاوّة النوعية في أوجهها المختلفة، ومثالها النموذجي الهند. وتقترب الصين إلى النموذج الأول بشكل واضح رغم أن الترتيبة الصينية فيها قدر كبير من اللامركزية فكل مقاطعة لها نفوذها ومصالحها؛ ولكن رغم ذلك استطاعت الترتيبة الصينية توليد صياغة رؤية موحدة تأخذ بعين الاعتبار مصالح المقاطعات المختلفة على خط عام متكامل يتمتع بدعم شعبي واسع.

¹ Kohli, Atul. 2004. *State-Directed Development: Political Power and Industrialization in the Global Periphery*. Cambridge: UK, Cambridge University Press.

إن أهمية ملاحظة بنية النفوذ تكمن في أن أنماط التنمية الحديثة المتأثرة بالسياق الاقتصادي العالمي الرأسمالي قد تتفق مع تعميق اللامساواة، ولكن إذا تأزّمت مشاكل اللامساواة ولم تتعهد بها الدولة بتعديل خطط التنمية فإن الفوارق الحادة بين شرائح المجتمع تخيّل فعاليات التنمية إلى قوى متضاربة متعارضة إذا لم تحدد كيان الدولة فإنما بالتأكيد تحدد المسيرة البناءة للتنمية. ورغم كل الاستغلال الذي تقوم به الصين لعمالتها الريفية التي استحلبت منها مائتي مليون فرد نحو المدن، فإنها استطاعت إلى الآن أن لا توصل اللامساواة قريباً من خطوط حد الانفجار، كما أنها لم تقطع المعونات الحكومية بشكل جذري كما فعلت روسية مثلاً. ويمكن أن يقال أن مشكلة الشروخ الاجتماعية والتفاوت الشاسع أصعب عقد التنمية.

الخلاصة أنه لما كانت مسيرة التنمية تعتمد أصلاً على بنية النفوذ السياسي الاجتماعي، فالمعضلة هي تعديل هذه البنية للصالح العام للتنمية رغم أن النخبة القادرة على احتكار الميزات هي التي تقود التنمية¹. هذا هو الخيار المر الذي لا بدّ من مواجهته، فلا مفرّ من تعديل البنية من أجل تنمية تتوزع ثمارها على أطياف واسعة من المجتمع، وإلا لعمقت التنمية شروخ المجتمع ولوّدت ما ينخر في الأسس التي يقوم عليها المجتمع.

خامساً: صياغة الأولويات

السؤال الذي يطرح نفسه هنا أنه إذا كانت عملية التنمية بهذه التراكيبية المعقدة، وبذاك القدر الكبير من التعلق بالسياق الزمني والعالمي والثقافي، فهل هناك مجال لاقتراح أي أولوية. إن تنوع تجارب التنمية التي غطتها هذا الفصل يشير إلى أنه يمكن الحديث عن أولويات عامة تحتاجها أي تجربة، وإن كان يلزمها تحديد أكبر حسب الظروف الوطنية الخاصة. وسوف أقترح أولويات خمسة تمثل المقاصد العامة لعملية التنمية، في كل منها درجات تتراوح من الضروري إلى الحاجي إلى التحسين.

١- تحديد رؤية التنمية

فالتنمية ليست أمراً محايضاً وإنما من جملة نظرة معينة نحو الكون وثرواته ونحو دور الإنسان فيه. إن الكلام في هذا البعد لا يمثل سفطنة نظرية لا علاقة لها بعالم الواقع، إذ تمثل الأبعاد النظرية

¹ Thompson, Mark R. 1996. "Late Industrialisers, Late Democratisers: Developmental States in the Asia-Pacific." *Third-World-Quarterly* 17: 625-647.

بتصورات مستبطة تتعكس خصائصها في واقع التنمية العملي سواء شعر به الناس أو لم يشعروا. وإنه ليس من المبالغة القول: إنه إذا لم تتطابق الرؤية المضمرة مع الواقع التنفيذي تعرضت عملية التنمية للشلل. وإذا كانت الرؤية الكلية رؤية نخبة منقطعة عن الأمة – كما حدث في بلدان إفريقيا والبلدان العربية وإلى حدّ ما بلدان أمريكا اللاتينية، وبعكس ما حدث في تجارب جنوب آسية – فإن الناتج سوف لا يكون تنمية بل فصاماً اجتماعياً نكداً.

٢-رعاية العقل والمعرفة

تدلنا كل تجربة التنمية أن تعهد العقل بتعزيز طرق تفكيره وتعزيز قوته التحليلية يشكل مقصدًا تنموياً أساسياً. وكثيراً ما يفترض أن تحصيل أعلى درجات العلم هو المطلب الأولى. ولكن تشير تجارب الأمم إلى أن تحقيق عمومية حدّ أدنى من العلم والمعرفة أمر في أقصى درجات الأهمية، ولا يخفى أنه مطلوب أن يشمل الذكور والإإناث. وبدون محو الأمية لا يمكن أن يتصور لتنمية أن تستقيم، ووجود تنمية إلى جانب انتشار الأمية أو شبه الأمية يجعل التنمية عرجاء بالضرورة، بالإضافة إلى كل المصائب الاجتماعية التي تلازمها، من الديكتاتورية السياسية إلى التدين الخرافي إلى التفاوت الاجتماعي الاستصغرى.

ويلي ذلك في الأهمية انتشار المهارات المتنوعة بين مختلف فئات الشعب، ثم تأتي الاختصاصات العليا في آخر المطاف. وقد يُستغرب هذا الترتيب، ولكن يجب أن يكون بديهياً أن ثلاثة قليلة من المختصين اختصاصات عليا –مهما كانت درجة ذكائهم– لن يكفووا الأمة بمجموعها. وكمثال على ذلك نذكر بأوجه الحياة الكثيرة في البلاد العربية والمسلمة التي لا تفتقر لذوي الاختصاص العالى بقدر ما تفتقر إلى الطاقم الوسيط الذي يعَد عاماً حاسماً في النجاح العملي لأى مشروع صغير أو كبير. وأذكر هنا أن دولاً كبرى قد راعت هذا المبدأ، بما فيها اليابان وألمانيا. ولا يخفى أنه يرتبط بهذا توجيه التمويل وبناء المناهج المناسبة.. إلخ. وتذهب أدبيات التنمية إلى التنبية إلى أن تضخم نسب الحاملين لشهادات عليا من غير فرص عمل هو من أكبر تحديات الدول الحديثة، وعلى هذا فإن اكتشاف المؤهلين للتعليم العالى يجب أن يسبق توسيع قاعدة هذا المستوى من التعليم.

وأخيراً يُطلب أن يكون هناك تواصل بين حقول التعليم وبين خطط التنمية بحيث يحدث تطابق بين المؤهلات التي تُبني وينفق عليها وبين فرص العمل التي تنشأ في الواقع. ولا يفوتنا التذكير بأن

تقليعات التعليم أثبتت بأنها لا تدعو أن تكون زيداً طافياً، وأنه لا غنى عن تقوية أساسات التعليم الثلاث: القراءة والكتابة والحساب، فلا ينفع تخصص ضيق من غير إتقان هذه الأساسات المؤهلة للتوليد الذاتي عندما تختلف الحاجات وتطرأ ظروف جديدة.

٣- رعاية النفس

وَكما تعهدنا العقل بالصيانة المبكرة، فكذا يلزم تجاه الصحة الجسدية والنفسية، ومثلاً ما ذكرنا في تقديم أساسيات العلم على تخصصاته الضيق، فكذا الأمر في الصحة. فتأمين الوقاية من الأمراض الشائعة أهم بكثير من توفير خدمات النادر من الحالات أو تنمية المقدرة على إجراء العمليات باللغة التعقيـد، أو العمليات الاختيارية مثل عمليات التجميل. وإن تعلق الجمهور بالنادر باهظ التكلفة من الخدمات الطبية كفيل في تحقيق العجز المالي في ميزانية الصحة لمعظم دول العالم (ما فيها الولايات المتحدة الأمريكية). ويتعلق بهذا وجوب التدبير الحكيم لمصروفات الخدمة الطبية للسنـ الطاعن الميـوس منه، إذ أن الإسراف في هذا يأخذ حكمـاً من الموارد المتوفـرة للأـلـاد والأـطـفال.

أما الصحة النفسية فتشمل طيفاً واسعاً أذـكر منها الثقة والصبر، فهـذـين عـنصـرين مـحـورـين في عملية التنمية، يـدعمـ الأول دافـعـية التنمية وـيـدـعـمـ الثاني ضـرـورة انتـظـارـ ثـمـارـاـهاـ الـتـيـ تـأـتـيـ مـتـأـخـرةـ. وـيـنـفـعـ التـذـكـيرـ هـنـاـ بـأنـ الصـبـنـ الـتـيـ يـكـثـرـ الـكـلـامـ عـنـهاـ الـيـوـمـ كـانـتـ قدـ بدـأـتـ خـطـطـهاـ التـنـمـيـةـ مـنـذـ ثـلـاثـينـ سـنـةـ، وـلـمـ تـعـمـ بـرـكـاتـهاـ قـطـاعـاتـ وـاسـعـةـ مـنـ الـجـمـعـمـ بـعـدـ.

وـمـنـ الـخـصـالـ النـفـسـيـةـ الـضـرـورـيـةـ غـيـابـ شـعـورـ الـاسـتـعـجـالـ وـعـدـمـ الـانـهـارـ (وـالـذـيـ هـوـ بـالـتـعـرـيفـ جـهـلـ مـنـهـزـمـ نـفـسـيـاـ) اللـذـانـ يـقـوـدانـ إـلـىـ إـنـشـاءـ تـرـتـيـبـاتـ تـنـمـيـةـ جـوـفـاءـ مـتـطـاـولـةـ الـعـمـرـانـ غـيـرـ إـنـتـاجـيـةـ وـلـاـ تـبـتـتـ ماـ يـحـتـاجـهـ النـاسـ.

وـيـتـعـلـقـ بـالـصـحـةـ الـنـفـسـيـةـ وـالـجـهـدـ التـنـمـيـةـ عـمـالـةـ الـأـلـادـ صـغـيرـيـ السـنـ. وـفـيـ حـينـ أـنـ مـنـ السـهـلـ التـعـاطـفـ مـعـ هـذـاـ الشـعـورـ إـلـاـ أـنـ حـكـمـةـ التـطـبـيقـ وـاحـبـةـ. وـالـوـجـهـ الـأـوـلـ لـلـمـسـأـلـةـ أـنـ الـأـسـرـ الـفـقـيرـةـ فيـ الـعـالـمـ الـثـالـثـ تـعـتـمـدـ عـلـىـ دـخـلـ هـؤـلـاءـ الـيـافـعـينـ، وـلـكـنـ مـنـ وـجـهـ آـخـرـ فـإـنـ عـلـمـهـمـ يـحـرـمـهـمـ مـنـ تـطـوـيـرـ إـمـكـانـاـهـمـ. وـيـزـدـادـ الـأـمـرـ تـرـاكـيـيـةـ فـيـ أـنـ بـعـضـ دـوـلـ الـعـالـمـ الـثـالـثـ لـيـسـ عـنـدـهـاـ الـمـؤـسـسـاتـ الـمـدـرـسـيـةـ الـكـافـيـةـ لـاستـيعـابـ هـؤـلـاءـ الـأـلـادـ، فـإـذـاـ تـرـكـواـ بـدـونـ عـمـلـ إـقـنـصـتـهـمـ الرـذـيلـةـ وـالـعـنـفـ. وـيـتـأـزـمـ وـضـعـ عـمـالـةـ

الأولاد في أنه يُستغل لتحقيق الأرباح والبيع بالسعر الزهيد لشريحة الميسورين في كل العالم، في حين لا تُعني عوائد عمل هؤلاء الأولاد أسرّهم ولا تُخرجها من دوامة فقرها. والمشكلة أيضًا أن المجتمعات الحديثة مددت في عمر الطفولة و المسؤولية المخففة دون مسؤولية البالغين إلى عمر الثمانية عشر سنة؛ وهذا أمر مكلف جدًا ولا سيما أنه شُفِع مع سلوكيات استهلاكية تأقلمت معها التوقعات الاجتماعية بحيث لو حاول الأهلون تجاوزها لاعتبر أن ذلك قريب من حرمان الطفل والولد لحقوقه الطبيعية.

٤- رعاية النسل

تَعْد مسألة النسل من أكبر معضلات التنمية إذ تعارض فيها الأولويات بعيدة الأمد مع قريبة الأمد. ويُذكر أن المستوى المعيشي المميز لكثير من دول الشمال له بعض الارتباط بنسبة الولادات غير العالمي. وكذلك فإن الدول النامية ذات النسب المرتفعة جدًا من الولادات يعتريها استنزاف لإمكانات الدولة، وتعجز عن التقاط أنفاسها وتغطية حتى الاحتياجات الرئيسية من التعليم والخدمة الصحية.

ولكن تضخم الشريحة العمرية العليا المترافق مع انخفاض نسبة الولادة يضع أيضًا ضغوطاً على الميزانيات، سواء في تأمين دخل المعاش بعد التوقف عن العمل أو تأمين الخدمات الصحية لمن هم في سن الشيخوخة.

وكما هو معروف فإن كثيرون من دول الشمال تواجه تناقصاً سكانياً يهدّد صحتها الاقتصادية، كما يهدّد أمنها، ومن هذه الدول اليابان وروسية وألمانيا وفرنسا وإيطالية والعديد من دول أوروبا الشرقية التي فيها معدل ولادات أقل من ٢,١ ، وهو المعدل الضروري للبقاء على مستوى (الاستبدال السكاني) والمحافظة على عدد إجمالي ثابت للسكان. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية استثناء من دول الشمال، ولكن معظم التكاثر السكاني فيها يأتي من الإثنيات غير البيضاء وهجرتهم، أما مجموعة البيض فإن نسبة توالدها تساوي النسبة الأوروبية المنخفضة. أما الصين فإنها رغم أنها تستغل انخفاض مستوى الولادات فيها فإن مسألة التوازن السكاني لم تتأزم فيها بعد.

٥- رعاية الثروات

تذخر الأرض بالثروات التي تعمّر الحياة بها وتسعد، ولقد وُضعت في هذا الكون سُنن تحفظ توازنه في دورة حياة عضوية بيولوجية ومنافية ومائية.. إلخ. هكذا عاشت البشرية آلاف سنينها المؤلفة،

ولكن الوضع الذي آلت إليه استخدام التقنية الجديدة أخلًّ في هذا التوازن الطبيعي، حيث تُستخدم الطاقة الشمسية التي خرّجت في جوف الأرض ملايين السنين (النفط) لاستنزافٍ كبير للثروات الطبيعية واستهلاكٍ يتجاوز ما تتحمله البيئة. وكما هو معروف فإن آثار فقدان التوازن البيئي بعيدة الأمد. ولكن الذي يفاجئ الباحثين اليوم هو أن بعض آثار الإفساد البيئي -سواء بالتلوث أو بالإستخراج فوق حد الاستبدال- ترثّب عليه آثار تظهر في الجيل الواحد.

وذلك يعني أن الدول النامية تواجه تحديين، من جهة الاستهلاك ومن جهة الموارد الطبيعية. ووجوب تخفيف الاستهلاك وعلاقته بالتنمية مسألة واضحة حيث ليس هناك شك في وجوب صرف القطع النادر أولاً على الأساسيات وعلى المشاريع الإنتاجية وعلى تطوير المهارات وزيادة المعرفة، لا على الكماليات. إلا أن المعضلة تأتي من جهة التعامل مع الموارد الطبيعية، وذلك لأن دول العالم الثالث الفقيرة نسبياً يصعب عليها مقاومة إغراء استنزاف البيئة الطبيعية من أجل تحقيق الـ (قفزة) التنموية. ولكن يغلب أن تتأخر هذه القفزة ولا تحدث، ليirth الجيلُ الثاني بلداً أفقراً وذا كمون أدنى للنمو . أما التلوث فهو أيضاً معضلة إذ أنه يعتمد على التعاون الإقليمي ولا يكفي فيه الضبط في المكان الصغير المحدود.

خاتمة

بدأ هذا الفصل بإبراز الإشكالية المعاصرة لمسألة التنمية، فمن وجه هي رديف الإستعمار الاستهراي وشريكه له في منطلقاها النظرية و موقفها من الكون والمجتمع والآخر، أرادت لدول العالم الثالث نمطاً معيناً من التنمية يتلخص في (أُريدك أن تنمو لكي أزداد غنى وقوّة).. وهو توجه ليس فيه نية الإصلاح وعموم البركة. بل إن الدول التي تتردد في أن تتجنّد في سلك المنظومة العالمية لرأس المال تُعتبر دولاً مارقة¹. ولكن من وجه آخر، وباعتبار الإستحکام النسبي للمنظومة العالمية الاقتصادية، وباعتبار تسارع فعاليات العولمة والتأثير المتبادل، فإن الإعراض الكلّي عن أي تنمية لم يعد خياراً عملياً؛ فحقّ إذا أراد قوم الإنزال بأنفسهم والعيش عيشة القناعة السعيدة لم يمكنهم فعل هذا اليوم ولعجزوا عن حماية حيّزهم الصغير من التأثيرات الخارجية سواء كانت هواء ملوثاً أو موجات كهرومغناطيسية ملوثة.

¹ Wallerstein, Immanuel. 1992. "The Concept of National Development, 1917-1989: Elegy and Requiem." In Marks, Gary and Larry Diamond. 1992. *Reexamining Democracy: Essays in Honor of Seymour Martin Lipset*. Newbury Park: Sage Publications.

إذا كان الأمر كذلك فالعقدة الكاداء لدول الجنوب هي تحقيق تنمية راشدة لا تعمق تبعيتها ويتحقق من خلالها حراك حضاري وليس مجرد تنمية^١. ولقد أصبح من المعروف المشهور أن سياسات التنمية التي تفترضها أو تفرضها بعض المنظمات الدولية (وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والمصرف العالمي) سياسات ترهن مستقبل الدولة إن لم تخرّب الاقتصاد بالكلية^٢، كما حدث مع الأرجنتين تلك الدولة وافرة الموارد الطبيعية. أي أن الدول الغنية بالمواد الطبيعية ليست بمنأى عن التقهقر إذا اتبعت سياسات تنمية استعراضية، إذ أن اقتصاد الدولة لا يثبت أن يعجز عن نفقات التوسيع الإسرافي^٣. وبالخصوص فإن الاقتصاد الريعي المستند إلى مادة أولية واحدة يغلب أن يلفّ المسيرة بالعجب والغفلة وأن لا يقدر في البلد الفعاليات الضرورية للتنمية التي جرت الإشارة إليها. ولا عجب إذن أن نجد بلاداً نفطية مثل نيجيرية أو المكسيك التي حسبت يوماً أنها على طريق رغد خالد سرعان ما تأكلت ببنيتها الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق عالج هذا الفصل إشكالية التنمية وحاول أن يحدد بعض شروط رشدتها، وقد ركّز بالخصوص على محورية الملامنة الثقافية في نجاح عملية التنمية^٤. وكما هو معروف كانت الدراسات الغربية تتحول العالم بالموعدة بأن نموذجها الثقافي الاجتماعي هو النموذج الوحيد الذي يمكن من التنمية، وتشتهر مقوله (فيبر) بأن النزعة البروتستانتية في التحور الفردي والاعتقاد بالاصطفاء والأخلاقيات الصارمة والنفسية ذات اليد المغلولة هي الشروط الأولية لإطلاق عملية التنمية. ولكن إذا بالعالم يفاجئ بأن اليابان نجحت على أساس ثقافية تكاد تكون مخالفة بال تمام لل المسلمين الثقافية الغربية، من التأكيد على شعور المسؤولية والروح الجماعية والولاء للشركة وأخلاق شهامة الساموراي التعفيفية والترتيبات غير التنافسية بما فيها نظم التعليم^٥. واعتبرت اليابان حينذاك استثناء على أنها دولة

^١ للتفريق بين مفهومي التنمية والنهضة الحضارية، انظر الدراسة الموسومة: الموصلي، حامد إبراهيم. (تأملات عن "التكنولوجيا والتنمية" من منظور حضاري). ص ٧٣١-٧٩٨ في إشكالية التحرير: رؤية معرفية ودعوة للاجتهداد. تحرير عبد الوهاب المسيري. العهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥.

^٢ Chossudovsky, Michel. 1997. *The Globalization of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms*. London: Zed Books.

^٣ Gills, Barry K. 1996. "Economic Liberalisation and Reform in South Korea in the 1990s: A 'Coming of Age' or a Case of Graduation Blues'." *Third World Quarterly* 17: 667-688.

^٤ Cumings, Bruce. 1984. "The Origins and Development of the Northeast Asian Political Economy: Industrial Sectors, Product Cycles, and Political Consequences." *International Organization*. Massachusetts Institute of Technology and the World Peace Foundation.

^٥ Sen, Amartya. No date. "Culture & Development." http://www.gdnet.org/pdf2/gdn_library/annual_conferences/second_annual_conference/sen.pdf. Accessed 6/10/2008.

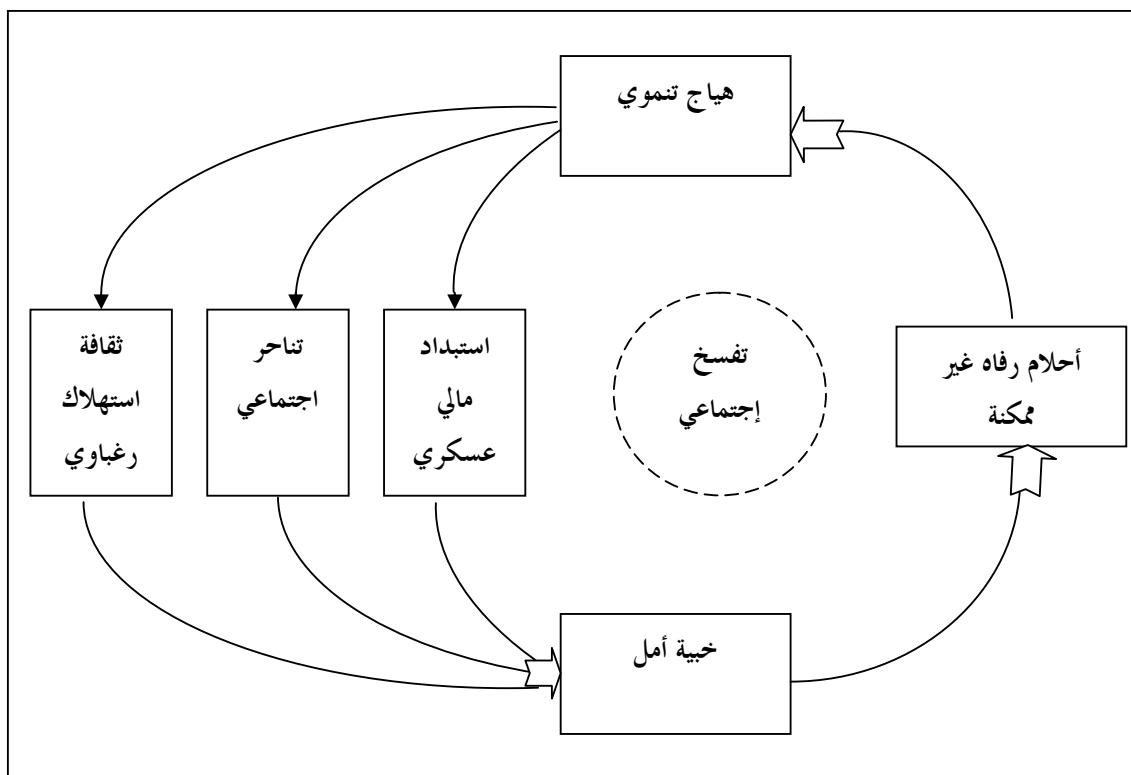
استعمارية شريكية للغرب. ولكن تلتها تجارب جنوب شرق آسيا ثم الصين والهند، تلك البلدان التي تعمّ فيها الرؤية الحضارية الشرقية وإن كانت تتفاوت في تفاصيل خصائصها الثقافية وارتباطها بالكنفوشية أو البوذية أو الهندوسية.^١

ومن هذا المنطلق، وإذا خصصنا الحديث عن البلدان العربية فإن لها طابعاً ثقافياً مميزاً تنسّبه خطط تنمية معينة. وإن الذين يخسرون قدرة ثقافة البلدان العربية على التنمية ربما يفوقهم أن الأرجحية التجارية لسكان بعض هذه البلدان -والتي دفعت بجموعات منهم للهجرة من أجل الكسب- شكلت عنصراً رئيساً في التنمية لدول مختلفة في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية والخليج العربي. بل وأذهب إلى القول أنه ربما تكون آثار مبادراتهم الصغيرة نسبياً (وإن كانت بجموعها ليست صغيرة) أرسطخ وأدوم وأنفع مما أنشأته الدول الكبرى من مشاريع فارهة في هذه البلدان.

وإني إذ أحبط هذا لست بذاهل على أن ما أكتبه ييدو للبعض شديد الغرابة اذ يشكّ بمسّمات التبشير الاقتصادي المعاصر. ولكن ما شرحته في هذا الفصل ليس رأياً شخصياً شاذّاً، بل هو الذي تفاصّل به المراجع الجامعية في الموضوع. وهناك أدبيات محكمة تبحث في مسألة التنمية المستدامة (sustainable development)، وهو الموقف الذي لا يرفض التقنية الحديثة وإنما يستعملها بحكمة. وهناك من لا يعترض على الرؤية التنموية التي جرى عرضها، وإنما يشك في عملية الإقتراحات وإمكان تطبيقها. وتجاهه هذا أذكّر بأنّ أبحاث التنمية المستدامة قد تجاوزت مرحلتها النظرية وراكمت من التجارب العملية التي أثبتت جدواها إلى درجة اضطررت مؤسسة (المصرف العالمي) إلى الاعتراف بها بعد أن تجاهلتها لبضعة عقود. كما أذكّر بأنّ أحد تطبيقات التنمية البديلة على مستوى التمويل التي اتبعت ما يُعرف بـ (التسهيلات المصرفية الصغرى credit micro) -والتي تناقض كثيراً من أسس الاقتصاد الكلاسيكي- قد فاز صاحب فكرها د. محمد يونس (البانغلاديشي) بجائزة نوبل اعترافاً بفضل نموذج (مصرف جرامين)؛ ولقد طلبت منه هيلاري كلنتون -في عهد رئاسة زوجها- أن يفتح فرعاً للمصرف في مدينة شيكاغو لمعالجة أزمة أحيائها الفقيرة. أما على مستوى العمارة فكان أن فاز المهندس المصري (د. فتحي حسن) على

^١ إن إذ أنه إلى ضرورة استصحاب البعد الثقافي في التفسير، فإن على إدراك كامل بأنه مسلك قد يعترفه الضبابية والعمومية فيفرغانه من قدرته التفسيرية ويجعله إلى شعاراته تفاحرية. ولذلك فالأولى استصحاب البعد الثقافي ضمن المعنيين التاليين تحديداً: الأول أن هناك أمثاً سلوكية عامة توثر في طبيعة التنمية وطبيعة أهدافها النهائية، ولكن قد يكون لهذه الحصول أو السنن السلوكية استثنادات ثقافية متباعدة؛ والثاني أن المطلوب انسجام خطط التنمية مع المناخ الثقافي، فهذه الملاعنة هي التي تضمن النجاح على المدى البعيد.

جائزه نobel — عقوداً مضت — لتصميماته المستندة إلى فكرة (التقنية الملائمة) التي تستعمل مادة الأرض المتوفرة، باعتبار أن هذه التصاميم قادرة على إسكان محدودي الدخل بكلف متحملة. كما أن هناك العديد من المؤسسات في العالم الغربي نفسه تتبني هذه النماذج، مثل مؤسسة (مأوى للبشر Habitat for Humanity) التي يشارك فيها الرئيس الأمريكي كارتر. وعند منظمة اليونسكو مئات الدراسات العلمية على هذا النهج والمحرّبة والجاهزة للتطبيق. والسؤال هنا ما الذي يمنع دخول هذه التجارب ضمائرنا ومناهجنا التعليمية؟



مخطط يظهر سيرورة التنمية الإعتباطية

لقد كان يشار في السابق إلى أن النخبة السياسية المالية هي المسؤولة عن استيراد نماذج التنمية الاستخراجية، إلى جانب النخبة الفكرية التي تبشير بالثقافة الغربية. ولكن يبدو أنه يوجد اليوم كتلة شعبية حرجة انتقلت من موضع (القابلية للاستعمار) الذي تحدث عنه مالك بن نبي رحمة الله إلى موقع (الغرام بالاستعمار). ويبعد أنه تشكلت اليوم حلقة عيب مفرغة تزيد في تأزيم الأمور، فلقد غُرست في مخيلة الشعوب أحلام رفاه غير ممكن، التي تدعوا إلى المطالبة بـ هياج تنموي قصير المدى، ويستدعي المياج

التنموي ثلاثة أوضاع: مطلب استهلاك رغباتي غير محدود على المستوى الاقتصادي، وفردية أذانية وتناحر على المستوى الاجتماعي، واستبداد ملي عسكري على المستوى السياسي. ويترتب على كل من هذه الفاعليات الثلاثة خيبةأمل عميقه بسبب عدم الوصول إلى الموعد من الرفاه وبسبب ازدياد حجم الفجوة بين غنى محصور وفقر شائع

إن التطورات العالمية على شتى المستويات تُظهر بوضوح أن الرؤية الحضارية الإسلامية - والرؤية الحضارية الشرقية بشكل عام - هي أسلم وأنفع وأسعد للبشر. وإن المطلوب من الظروفات الإسلامية اليوم أن تتجاوز عموميّتها وتجاور مرحلة تقويم التصور وبناء الدافعية، وأن تباشر في تبنيّ سياسات إدارة عامة وسياسات تنمية راشدة فيها العدل والرفق بالعباد. إنه من المطلوب أن تصبح أدبيات الإدارة العامة (public policy)¹ ونطليط المدن (urban planning) والتنمية المستدامة (sustainable development)² وما شابها من علوم الآلة أن تصبح جزءاً من المناهج الإسلامية ُدرّس إلى حسب مقاصد الشريعة كتطبيق عملي لها، وأن تصبح جزءاً من المادة التي يُربى عليها اليافعون في الحلق والمساجد والمدارس. وكذلك فإنه مطلوب من الضمير المسلم العام رفض الوعظ الذي يمجد الفقر ويدعو إلى زهد زائف، ورفض تمويه ممارسات السرف الاستهلاكي بأغلفة إسلامية، ورفض مقولات الحقوق الفردية المنقطعة عن الجمهور؛ ليكون في مقدمة القوى الاجتماعية التي تُعيد الرشد والتوازن والجماعية إلى أحلام وأفكار وتطبيقات التنمية.

والله أعلم بالصواب

د. مازن موفق هاشم

لوس أنجلس

الجمعة التاسع من جمادى الآخرة ١٤٢٩ هـ

الموافق لـ ٢٠٠٨/٦/١٣ م

¹ Caiden, Naom. 1980. "Budgeting in Poor Countries." *Public Administration Review*. Vol 40:40-46.

² c.f. Salleh, Muhammad Syukri and Masudul A. Choudhury. 1996. "Grassroots Approach to Sustainable Development." *Humanomics* 12, 3, 56-84.